

ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية؛
كل الدعم لمطالب المعلمين
دائرة المعلمين الديمقراطيون؛ ندعو
الحكومة للاستجابة الفورية لمطالب المعلمين

رأي الاهالي

عليكم أن تخشوا غضبة المظلوم

يجب ان لا يكون مفاجئاً ولا صادماً لأحد، مشهد الانفجارات الاجتماعية لقطاع المعلمين الحكوميين، وهو الأكبر في القطاع العام اذ يزيد عددهم على ثلاثة وثمانين الفا. فقد بلغ الظلم والقهر والتمييز أشده في معظم القطاعات الاجتماعية وتحديدا في السنوات الأخيرة. في مراجعة سريعة للسياسات الحكومية منذ ثلاثين عاما خلت، اي منذ هبة نيسان عام ١٩٨٩، على خلفية الاحتجاج على تردي الأوضاع المعيشية، فلا بد ان نجد أصل العلة في القرارات الحكومية المتعاقبة، التي انتهجت سياسات اقتصادية فاشلة كان من شأنها ان تؤدي الى وقوع أزمات اجتماعية طاحنة فيما بعد، ولا تزال هذه السياسات واصحابها هي التي تتحكم في ادارة شؤون البلاد، دون ان يرف لها جفن، حتى وان وصل الحال بالمجتمع الاردني الى ما وصل اليه من إنكار لحقوقه وعدم احترام مطالباته بالعيش الكريم.

ان الاصرار على تجاهل مطالب قطاع المعلمين ستدفع الامور الى مزيد من التأزيم لا بل ستدفع قطاعات اجتماعية اخرى الى ان تحذو حذو المعلمين بعد ان استطال الظلم والقهر الى حدود لم يعد معها المواطن قادرا على الصبر.

- الحكمة والصواب جانبت ايضا أصحاب القرار وهم يحشدون الاسباب التي تدعو المجتمع الاردني للوقوف في مواجهة إضراب المعلمين... لقد ذكرتنا وسائل الاعلام الرسمية التي توجه تهمة للنقابة بأن معركتها تدار من خارجها، ذكرتنا بما وقع في هبة نيسان ١٩٨٩ عندما إتهم المتظاهرون بأنهم يدارون من الخارج!!!.

السلطة التنفيذية ليست مستعدة للإقرار بأحقية مطالب المعلمين، وتقوم على إنكارها، ثم تقوم بصنع رواية أساسها عدم الاعتراف بحقوق هذا القطاع وأية قطاعات أخرى يمكن ان تحتح ايضا على سوء الاوضاع المعيشية.

لقد فات الزمن الذي يمكن ان تنجح فيه هذه الإدعاءات التي تستهدف التغطية على سياسات الظلم والقهر والسبب ان الغالبية العظمى من فئات الشعب الاردني، انحدرت أوضاعها المعيشية الى الدرك الأسفل.

بالتأكيد فانتنا نقف مع مبدأ الحوار بين النقابة والسلطة التنفيذية ولكن الحوار يجب ان يتم على قاعدة مشروع يعترف بالحقوق ومستعد ان يتعامل مع مطالب المعلمين لا ان ينكرها او يتحايل عليها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، علينا ان ننبه هنا الى ان طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية المركزية تاريخيا، وبين المؤسسات الجماهيرية، كانت ولا تزال قائمة على الخصومة وليس فيها من تقاليد وثقافة الحوار في شيء، الأمر الذي يؤكد أهمية توسيع دائرة المشاركين واصحاب الخبرات في هذا الحوار الذي نأمل جميعا ان يتوصل الى الاقرار بحق المعلم بالعيش الكريم والتمتع بكل المزايا التي يستحقها والتي من شأنها ان تدفع باتجاه تحسين احد شروط العملية التعليمية والتربوية في البلاد.

حراك المعلمين يتصاعد والحكومة تؤزم الموقف



الاهالي تفتح حوارا تقييميا حول تعديلات الضمان الاجتماعي

بعد اقرارها من البرلمان بشقيه النواب والاعيان

تحت شعار: "متحدون معا لاسقاط صفقة القرن"

افتتاح أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في عمان

دائرة العودة تحذر من مخاطر تهجير 100 ألف

لاجيء فلسطيني إلى كندا واسبانيا وشطب الأونروا

في الأبعاد الدولية
لحراك الجزائري

مواقف وقرارات
حكومية مؤذية للزراعة



حراك المعلمين يتصاعد



رائد العزام: الاعتداء

على المعلمين مرفوض



نذير العناسورة: كرامة

الملم من كرامة الوطن



خالد رمضان: نقابة

المعلمين هي صاحبة الشأن
في التحدث بقضاياها

امجد النسور: اضراب

المعلمين حق مشروع



الإهالي - خاص يعتبر قطاع المعلمين الاردنيين من اوسع القطاعات الحكومية في الاردن، بحكم الزيادة المضطردة في عدد السكان، والحاجة المتزايدة لمهنة التدريس في مجتمع غالبيته من الشباب وبحسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم نهاية عام ٢٠١٧ بلغ عدد المعلمين في الوزارة ٨٢٦٥٣ معلما ومعلمة ، ومنذ نشوء الدولة الاردنية عبر المعلمون الاردنيون كغيرهم من القطاعات المهنية والشعبية عن انتمائهم للوطن والتصاقهم بقضاياهم ودفاعهم عن استقلاله، واضرب المعلمون الاردنيون عام ١٩٥٥ احتجاجا على حلف بغداد، وكانوا جنبا الى جنب مع الرفض الشعبي الواسع لانضمام الاردن لهذا الحلف الاستعماري واضربوا لمدة خمسة ايام ، وفي عام ١٩٥٦ كان الاضراب النقابي الاطول لمعلمي الاردن استمر لمدة عشرة ايام طالبوا فيها بقيام نقابة للمعلمين والمعلمات وقانون خاص للمهن التعليمية ومحاربة الفساد والمحسوبية واعادة النظر في الترفيعات غير القانونية وتأمين عدم الانتقام من المضربين ،ووسط التضامن الشعبي. استجابت الحكومة لمطالبهم وانتهى الاضراب ،ليواصل المعلمون نشاطهم المطلي النقابي بعد حل حكومة سليمان النابلسي في نيسان عام ١٩٥٧، واعلان الاحكام العرفية ودفعوا ثمن هذه المواقف، بالتضييق عليهم وفصل النشطاء منهم ومنعهم من السفر، وبقي المعلمون دون مظلة شرعية او اعتراف رسمي، باهمية تشكيل نقابة ، وبعد مماطلات حصل المعلمون الاردنيون على ترخيص واعتراف رسمي بنقابة المعلمين عام ٢٠١١ وفق قانون اقره مجلس النواب، بعد حراك كانت قد قادته القوى والاحزاب السياسية على امتداد عشرات السنين وبمشاركة نشطاء المعلمين وباسناد

وتضامن واسع من الاحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ومنذ عام ٢٠١٤ طالبت نقابة المعلمين الاردنيين بعلاوة ٥٠% ، وبعد اضراب انتهى باتفاق بين الحكومة ومجلس النقابة انذاك تلتزم الحكومة بموجبه دفع هذه العلاوة تدريجيا ،لم تلتزم الحكومة بالاتفاق ، مما اجج الحراك النقابي للمعلمين للمطالبة بتحصيل هذه العلاوة ، وبعد انتخاب نقيب المعلمين احمد الحجايا في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٩ اقر المجلس مخاطبة الحكومة لتحصيل العلاوة ، وقام المجلس بتوجيه رسالة لوزير التربية والتعليم بطلب لقاء لعقد اتفاق حول الية صرف العلاوة وبعد مماطلة الحكومة في عدم الرد قرر مجلس النقابة الدعوة لاجراءات تصعيدية للمطالبة بحقها، وبعد وفاة نقيب المعلمين الاردنيين الاستاذ احمد الحجايا بحادث سير اقر مجلس النقابة تنفيذ الوقفة الاحتجاجية على الدوار الرابع الخميس الماضي وفاء لروح

المرحوم احمد الحجايا، وللمطالبة الحكومة بتنفيذ مطالبها، وهكذا استيقظ الاردنيون على خميس مختلف عما اعتادوا عليه، اغلاقات للشوارع لمنع المعلمين من الوصول للدوار الرابع، تعطيل حركة السير ومنع الحافلات القادمة من المحافظات الوصول لعمان، ورغم تشديد الاجراءات توافدت جموع المعلمين الى الدوار الرابع، وسط اجراءات امنية مشددة، وتدافع بين المعلمين وقوات الدرك واعتداء على بعض المعلمين انتهى بعد اعلان نائب النقيب انتهاء الوقفة الاحتجاجية ، وادانة السلوك الامني وتوقيف ٦٣ معلما في المراكز الامنية، وتجاهل الحكومة لمطالب المعلمين ،وعلى اثرها قرر نائب النقيب الدعوة للاضراب المفتوح عن العمل ، احتجاجاً على التعامل الامني وللمطالبة بتحصيل العلاوة، وعقد مجلس النقابة اجتماعا مع الفروع قرروا فيه بالاجماع بدء الاضراب بعد فشل اجتماعين مع الحكومة ومجلس النواب.



والحكومة تؤزم الموقف

ويرى الأستاذ رائد العزام الناشط السياسي والإعلامي ومدير التحرير لصحيفة أمد جو التعليمية

أن حراك المعلمين الأخير يأتي نتيجة لتراكمات من عدم الثقة بين الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين منذ تأسيسها، حيث جهدت الوزارات السابقة في تهميش دور النقابة واشغالها بقضايا جانبية، على حساب حاجات منتسبيها الأساسية ووسائل إنجاح دورهم وواجبهم. بل وامعنت في تجاهل الاستجابة لمطالب النقابة بعلاوة ٥٠٪. مما أوجع الشعور بالخذلان لدى قطاع واسع من المعلمين، إضافة ما للجانب الوجداني والعاطفي بعد وفاة النقيب الزميل الدكتور أحمد الحجايا، من دور في تأزهم وتوحدهم خلف نقاباتهم، والذي عبر عنه حجم التزامهم بقرار نقاباتهم وتلبية دعوتها إلى المشاركة في الاعتصام على الدوار الرابع، كشكل من أشكال الاحتجاج على ممانعة الحكومة وتجاهلها لمطالبهم، بل حتى تعاميتها عن طلب المجلس لقاء رئيس الحكومة. ما كشف عنه تفاعل المعلمون في كل الوطن إيماناً بقضيتهم ووفاء لروح زميلهم الحجايا .

ومما زاد من حالة الاحتقان تلك الإجراءات العرفية التي اتخذتها الحكومة؛ لمنع المعلمين من الوصول لموقع الاعتصام، إضافة إلى الاعتداءات التي تعرضوا لها في مواقع اعتصامهم وداخل المراكز الأمنية بحق عدد من الزملاء الموقوفين، في واقعة خطيرة وغير مسبوقة.

وعليه اتخذ المجلس وفروع النقابة قراراً بالاجماع أعلنوا خلاله إضراباً مفتوحاً في مدارسهم حتى تحقيق مطالبهم، وهي مطالب مشروعة ومحقة وواقعية، طالبت في شقها الأول بالاعتذار ومحاسبة أصحاب قرار الاعتداء على المعلمين وتعهد إهانتهم، كما تأتي بشقها الثاني في سياق إصلاح التعليم من خلال العمل على إعادة مهنة التعليم من كونها الآن مهنة طاردة، منفرة، إلى مهنة جاذبة، ما يتيح جذب الكفاءات للكوادر التعليمية، مما ينعكس إيجاباً وإيجاباً على مخرجات التعليم برمتها.

الكرة اليوم في ملعب الحكومة، إذ يمكن الوصول لحل لو توفرت النية المسؤولة الصادقة لديها، من خلال الجلوس على طاولة الحوار، وتلمس حاجات المعلمين ومدارسهم، وربما تكون فرصة للعمل على إعادة هيكلة رواتب جميع موظفي الدولة بكافة مؤسساتها، مما يؤدي إلى التوزيع العادل لإيرادات الدولة.

وأؤكد ختاماً أن المعلم بل الموظف الأردني عامة والفقير الأردني وطني بالتحديد، يستطيع تحمل ضنك وشدة الفقر حين يتساوى مع غيره، أي حين يعم عدل الفقر، لكنه لا يحتمل ذلك حين يخصه وحده جور الفقر .

المشهد قدم الأردن كأنه ينتهك كل حقوق الإنسان وتعامل بالضرب والإهانة للمعلم، وأشار إلى ان هذا العقل يتعمد تدمير وتفكيك أي هبة باقية لمجلس النواب ويريد ان يرسل رسالة لكل الشعب بأنه إذا كان التعامل مع نقابة المعلمين بهذا الشكل فليحذر البقية. وكشف رمضان انه تواصل مع عدد من الوزراء واخبروه بأنهم سيتفاوضون مع المعلمين بعد الإعتصام مستهجنين دعوة رئيس الوزراء اليوم للحوار وهو يعلم بوقت الإعتصام وحجمه ولم يدع من قبل ذلك لأي حوار. وعبر عن خوفه من ما هو قادم إذا كان نفس هذا العقل سيدير المشاهد القادمة في الوطن مطالباً بعدم ترك المجال لمن ادار المشهد.

في حين أكد الأستاذ نذير العناسوة عضو لجنة المناهج وعضو لجنة صياغة تعليمات الانضباط

في نقابة المعلمين، ان هذا الاجراء النقابي يأتي في اطار عمل مؤسسي تمارسه النقابة استنادا لقانونها، بعد تعنت الحكومة في عدم الاستجابة لمطالبها منذ عام ٢٠١٤ عندما وافقت على صرف العلاوة باتفاق مكتوب، متسائلاً بحرقة والم لماذا هذه الممانعة وهذا التجاهل لهذا القطاع الواسع، الذي يفني عمره في تشيئة الاجيال وتربيتها، وهو الجيش الذي يحرس الهوية الوطنية وينميها، وينشر قيم المعرفة والعلم ويرسخ الانتماء لهذا الوطن، مشيراً الى ان الحكومة لو كانت جادة في الاصغاء لاحتياجات المعلم التي تعكس معاناته، لتمكنت من توفير المبالغ الكافية لصرف هذه العلاوة التي هي على الراتب الاساسي وليس الاجمالي، واي راتب يتحدثون عنه يبلغ الاجمالي ٢٧٥ قبل الاقطاعات التي يذهب منها اكثر من ١٦٪ بين صندوق الضمان وضمان المالية والتأمين الصحي وخلافه، مؤكدا ان الارتقاء بالتعليم هو ارتقاء بالامة، وما جرى يوم الخميس بكل اسف فانتازيا حكومية استنزفت المعلمين واستهدفت كرامتهم بل ونالت منها، وكرامتهم من كرامة الوطن، فلا يجوز اعتقال المعلم واهانته، ومن غير المقبول ما حدث في المراكز الامنية ومعاملة المعلم مربى الاجيال بهذه الطريقة المهينة، واكد ان الوقت لم يفت بعد والبدائل والحلول متوفرة لو اخلصت النوايا فيما مكان الحكومة تحصيل عوائد ضريبة المعارف وتحويل عوائدها لصرف العلاوة في ظل الحديث عن ٥٠ مليون في الامانة وحدها لم يتم تحصيلها، كما اكد ان ميزانية وزارة التربية بحاجة الى ترشيد وتحديد الاولويات في الصرف، في ظل الحديث عن ارتفاع المبالغ المصروفة على التدريب دون ان نلمس الفائدة المرجوة او تنعكس على نوعية التدريب المقدم الذي يمكن توفيره بكوادر وطنية مؤهلة وبمبالغ اقل، ودعا لتوسيع دائرة التضامن الشعبي مع مطالب المعلمين المحقة مطالباً الجميع ببذل كل جهد ممكن للوصول لتوافقات وعلى طاولة الحوار الجدي والمسؤول يجري طرح كل القضايا، وبالحوار الموضوعي يتم التوصل لحلول ترضي جميع الاطراف.

ويرى الرفيق امجد النصور مسؤول رابطة

المعلمين الديمقراطيين الاردنيين: ان ما أثار غضب المعلمين والشارع الاردني هو عدم استجابة الحكومة لمطالب هذا القطاع الواسع الهام الذي يقوم على تربية ابناءنا وتشبثهم من اجل تمكينهم من العيش الكريم.

أن الاعتصام الذي دعت اليه النقابة انما هو حق مشروع للمعلمين وذلك للضغط على الحكومة من اجل تنفيذ مطالبهم المحقة، كما انها تشكل رسالة استباقية كان على الحكومة أن تحسب حسابها بدلاً من اجراءات القمع والتعطيل وعليه فإن الحكومة تتحمل مسؤولية تعطيل المرافق والحياة العامة بسبب الاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لإعاقة وصول المعلمين من المحافظات إلى مكان الاعتصام في عمان.

إضراب المعلمين حق مشروع لهم في المطالبة بحقوقهم المنصوصة والمسلوبة والمتفق عليها مع الحكومة في ٢٠١٤ حيث لم تلتزم الحكومة بتنفيذها ولم يفي النواب بضماناتهم لتنفيذ هذه العلاوة.

إن قرار الإضراب المفتوح جاء بعد أن ماملت الحكومة في زيادة علاوة المعلم ٥٠٪ المطلوب المستحق ... لكل معلم ومعلمة في الأردن منذ عام ٢٠١٤ الإضراب مستمر حتى تعود الحقوق إلى المعلم.

نقابة المعلمين اعادت لنا الروح النقابية الحقيقية التي كان يعيهاها الاردن حتى منتصف التسعينيات .

ما قدمته نقابة المعلمين خلال الأشهر الثلاث الماضية هو حدث استثنائي، لقد تفوقت بكل مؤشرات الاداء على كل أجهزة الدولة التي قدمت اداءً مسرحياً بائساً بات مكشوفاً للقاصي والداني، اداء النقابة عقلاني ومتوازن والأجمل هو التحام المعلمين ومن كافة منابعم الفكرية ومشاربهم حول نقاباتهم وحيا الرفيق امجد جهود المعلمين الصادقة مخاطباً روحهم المتوثبة واردتهم الصلبة " قطعاً ستحصلون على حقوقكم ولكن الصبر مفتاح النجاح " .

النائب خالد رمضان رئيس لجنة العمل

النيابية اكد أن نقابة المعلمين هي صاحب الشأن بالتحدث بقضايا المعلمين كونها منتخبة من قبلهم. وأضاف رمضان ان ما حدث الخميس لم يكن صدفة وأن العقل الذي أدار المشهد يعلم تماماً الفقر والجوع الذي يحيط بالمعلمين وان الظرف الإقتصادي يضغط عليهم بحيث يضطرون للاعمال الاضافية من اجل الحصول على عيش كريم. وأضاف رمضان ان هذا العقل يعلم تماماً بان الناس آتية إلى الرابع وأغلقه متمعداً وهو من رفض مجيئ الناس إلى الرابع بذريعة اغلاق الدوار فتسبب بإغلاق عمان كاملة.

وحسب رمضان فإن العقل الذي أدار المشهد والذي يقف خلف الحكومة، لا يؤمن بالدستور ولا بحق الناس في التعبير مطالباً الحكومة بالإذعان للناس ولكن العقل الذي يدير



ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية؛ دائرة المعلمين الديمقراطيين؛ ندعو الحكومة للاستجابة الفورية لمطالب المعلمين



الإهالي - حملت
رابطة المعلمين الديمقراطيين الحكومة مسؤولية مواجهة الاعتصام السلمي الاحتجاجي للمعلمين: ((تعطيل الطرق ومنع المعلمين من الالتحاق بالاعتصام، والاهم هو إنكار حقهم في علاوة الـ ٥٠٪)). إن ما أثار غضب المعلمين والشوارع الاردني هو عدم استجابة الحكومة

وعليه فإن الحكومة تتحمل مسؤولية تعطيل المرافق والحياة العامة بسبب الاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لإعاقة وصول المعلمين من المحافظات إلى مكان الاعتصام في عمان. وفي هذه المناسبة فاننا ندعو الحكومة للاستجابة فوراً لمطالب المعلمين والشروع في تنفيذ الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين سابقاً.

لمطالب هذا القطاع الواسع الهام الذي يقوم على تربية ابنائنا وتنشئتهم من اجل تمكينهم من للعيش الكريم. وبينت دائرة المعلمين الديمقراطيين أن الاعتصام الذي دعت اليه النقابة انما هو حق مشروع للمعلمين وذلك للضغط على الحكومة من اجل تنفيذ مطالبهم المحقة، كما انها تشكل رسالة استباقية كان على الحكومة أن تحسب حسابها بدلاً من اجراءات القمع والتعطيل.



بالظلم لدى أبناء شعبنا الأردني عامة ولدى قطاع المعلمين خاصة، مما يعرض السلم المجتمعي للخطر ويذهب بالوطن الى حيث لا تحمد عقباه. ان ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية يطالب رئيس الوزراء بالمبادرة فوراً إلى وقف القمع والاعتداءات على المعلمين، وإلى إطلاق سراح كافة المعتقلين، والاستجابة الفورية لمطالبهم المحقة. حمى الله الاردن وحفظه وطننا حراً عزيزاً سيداً.

الإهالي - تابع ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية بقلق عميق الإجراءات التعسفية التي اتخذتها وزارة الداخلية في محاولة منها لإسكات صوت المعلمين الذين يطالبون بحقوقهم المقررة منذ خمس سنوات ولم تنفذ بل تم التلاعب بها وعليها. أننا إذ نجدد دعمنا الكامل لمطالب المعلمين، فإننا نستهن وندين التعسف والقمع والاهانة المتعمدة لشريحة طليعية في مجتمعنا تطالب بحقوقها بطريقة مشروعة. ان العقلية العرفية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان والشعور

المكتب التنفيذي للتيار النقابي المهني الوطني "نمو" في نقابة المهندسين الاردنيين يقف مع استمرار لجنة واقع حال صندوق التقاعد

هذا الاستقواء الذي يؤثر سلباً على جهود مجلس النقابة الساعية لتصحيح مسار الصندوق وتطويره وتحسينه، كما يؤثر أيضاً على كافة مشاريع تطوير التشريعات التي تعكف مختلف اللجان على دراستها وإعدادها وقد بدا هذا واضحاً اليوم من خلال إجتماع الهيئة المركزية الإستثنائي لإقرار تشريعات تستحدث أنظمة جديدة تطور العمل النقابي والمهني وترعى مصالح الزملاء كافة. إن التيار النقابي المهني الوطني "نمو" في نقابة المهندسين يعاهد كافة زملائنا في الهيئة العامة على الإستمرار في بذل أقصى الجهود للحفاظ على مصالح النقابة ومنسببها.

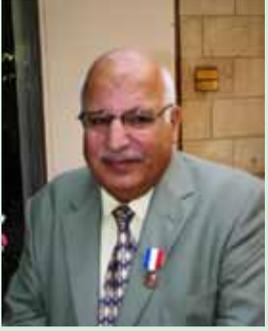
التقاعد وتقديم التوصيات التي تخدم الصندوق وديمومته وتطويره إستناداً إلى المهمة التي كلفها بها مجلس النقابة، حيث بذلت اللجنة ومنذ تشكيلها جهداً كبيراً وقطعت شوطاً طويلاً بالاطلاع على واقع حال صندوق التقاعد وإستثماراته والطريقة التي كان يدار بها الصندوق من قبل المجالس السابقة، لذلك فإن المصلحة العامة للمهندسين تقتضي دعم هذه اللجنة ومنحها الفرصة الكاملة والوقت الكافي لإنجاز عملها. إن المكتب التنفيذي يعبر عن بالغ قلقه وإستياءه إزاء إستخدام منطلق المغالبة الذي يقوم به زملائنا في قائمة إنجاز "البيضاء" في الهيئة المركزية إستناداً إلى "الأغلبية العددية" في الهيئة ويحذر من نتائج

الإهالي - إجتمع المكتب التنفيذي للتيار النقابي المهني الوطني "نمو" في نقابة المهندسين الأردنيين يوم السبت الموافق ٧-٩-٢٠١٩ لتدارس حيثيات وأبعاد قرار مجلس النقابة بإنهاء عمل لجنة واقع حال صندوق التقاعد الذي جاء إستجابةً لتوصية الهيئة المركزية للنقابة في إجتماعها العادي الأخير. وإذ يؤكد المكتب التنفيذي لتيار "نمو" في نقابة المهندسين دعمه لخيار زملائنا من تيار نمو الأعضاء في اللجنة المذكورة رفضهم للعمل بالفرق المشكلة بدلاً عن لجنة واقع حال صندوق التقاعد، يطالب بضرورة استمرار عمل اللجنة الأصلية نظراً لما قامت به خلال فترة عملها من دراسة واقع حال صندوق



د. سليمان صويص / الرئيس السابق للجمعية الاردنية لحقوق الانسان

ماهي الرسالة التي يحملها "الخميس الاسود"



هدف نقابي اجتماعي معيشي بحث، ليس له أي بعد سياسي) يواجه بكل

هذا العنف والقمع فكم وكيف ستكون عليه الحال إذا انطلقت مسيرات شعبية ضخمة ضد ما يسمى «صفقة القرن» أو أي تقريط بحقوق الأردن وفلسطين، أو مساس بالولاية الأردنية على المقدسات، أو بالسيادة الوطنية ؟ ! هل سيحتل الجيش، وليس فقط قوات الأمن والدرك، جميع الشوارع والطرق والساحات، ويعتقل أي مواطن حرّ يرفض ويتحدى الإستسلام والخنوع والقبول بالأمر الواقع ؟! أيها الأردنيون : أهذا ما ينتظركم إذا ما توحدتم حول مطالب اجتماعية أو سياسية وحاولتم السعي لتحقيقها ؟

نطرح ذلك كله ليس من باب التكهّنات أو الإحتمالات، ولئلا يعتقد البعض بأن ما جرى في «الخميس الأسود» كان مجرد «نزوة» غير محسوبة العواقب، أو «رعونة» لمسؤول هنا أو هناك... ولكن لكي نشدّد على أهمية الدفاع القوي والشرس عن الحقوق والحريات في هذه المرحلة بكل الطاقات والإمكانيات المتاحة ومن خلال القنوات المشروعة. فالدفاع عن الحريات العامة - وأولها حرية التعبير - هو خط الدفاع المعنوي والسياسي الأول عن الوطن بعد خط الدفاع المادي والعسكري.

الأردنيون الأحرار - وما أكثرهم في وطننا العزيز! - لا يرضون بالضميم، وسيدافعون بأظافرهم وأرواحهم عن كرامتهم وحقوقهم ووطنهم وحرياتهم، وسيظلون مرفوعي الرؤوس لا يهابون القمع والإعتقال والتعسف. ولا ينال منهم - كما آبائهم واجدادهم. بوصلتهم الكبرى : الذود عن حمى الأردن،

منظمات المجتمع المدني»، وأهمية دورها في المجتمع، ولم يعد هناك مكان إلا للهراوة والسحل وللقنابل المسيلة للدموع والإعتقال والتعذيب!

إذا أردنا استعراض الحقوق والحريات التي ارتكبت انتهاكات بحقها الأسبوع الماضي على يد حكومة «النهضة»، فهي (على النحو التالي : ١) حرية التعبير؛ ٢) حرية التجمع؛ ٣) كرامة الإنسان ومخالفة الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والممارسات اللإنسانية الحاطة بالكرامة؛ ٤) الحق في مستوى معيشي لائق لقطاع واسع من المواطنين وعائلاتهم؛ ٥) الحق في أجور ومكافآت متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز؛ ٦) حق النقابات في ممارسة نشاطاتها بحرية؛ ٧) الإنتقاص من الحق في التعليم وتوفيره بنوعية جيدة، من خلال إنصاف المعلمين وتحقيق الزيادة التي وعدتهم بها الحكومة عام ٢٠١٤، وخصوصاً من خلال القيام بإصلاح جذري للنظام التعليمي ككل.

يتطلب وقوع هذه الإنتهاكات قيام منظمات حقوق الإنسان الأردنية بأوسع حملة ليس فقط للمطالبة بوقفها، بل بتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى المحاكمة. من جانبه، ينبغي على المركز الوطني لحقوق الإنسان أن لا يبقى مكتوف الأيدي تجاه هذه الإنتهاكات الجسيمة التي لم يكن هناك أسباباً أو مبررات فعلية للإقدام عليها - اللهم إلا إذا كانت السلطات الحاكمة تريد ان توجه رسالة إلى عموم الأردنيين من خلال قمع واعتصام المعلمين - مفادها : ان لغة القوة والعنف والقمع هي التي ستسود من الآن فصاعداً بين تلك السلطات وجماهير الشعب. فإذا كان اعتصام المعلمين للمطالبة بعلاوة (وهو

تعتبر الأحداث التي جرت نهاية الأسبوع الماضي في البلاد، بنتائجها وتفاعلاتها، صورة مكثفة تلخص الموقف الحقيقي للسلطات الحاكمة تجاه حقوق المواطنين وحرياتهم العامة. السلوك الحكومي إزاء اعتصام المعلمين في «الخميس الأسود»، وما تبعه من تداعيات يقول للأردنيين وللأردنيات بالفم الملآن : «إياكم أن تصدّقوا بأن لكم حقوقاً وأحريات منصوص عليها في الدستور والقوانين والإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ! هذه دعاية للإستهلاك الداخلي والخارجي» ! الحكومة هي التي تحدّد سقف هذه الحقوق والحريات، وكيفية «منحها» و«توقيته»، وفقاً لتقديرها السياسي. «التقدير السياسي» - يا طويل العمر - يعني بالعربي الفصيح «عليكم أن لا تمارسوا حريات أو حقوقاً إلى المدى الذي يمكن معه أن تتحول هذه الممارسة إلى ضغط على الحكومة لإجبارها على تغيير سياستها»؛ فسياسات الحكومات، رغم جميع مظاهر العجز والفشل والإفلاس التي تطبعها، هي «المقدّسة»، هي الدستور الذي يجب أن يحترم والتي لا يجوز الخروج عنه ! «تفضلوا، تظاهروا - بإذن من القانون الذي نفضّله على مقاس مصالحنا»، أي مصالح الطبقة الحاكمة وحكوماتها؛ ولكن حذار ، إذا بدأت بتهديد المصالح الأنانية لهذه الطبقة، أو الفساد الذي ترتع فيه - من خلال توحيد صفوفكم وإرادتكم ونضالكم - فذريعة «الأمن» جاهزة - تحت الطلب ، وها هي آلاف أفراد الشرطة والدرك جاهزون لمنعكم من الإحتجاج على الفساد أو المطالبة بالحقوق والحريات. ويا سبحان الله : في دقائق أو ربما سويغات فقط تتبخّر كل تصريحات المسؤولين الكاذبة عن أهمية «الحوار مع



تحت شعار: "متحدون معا لاسقاط صفقة القرن"

افتتاح أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في عمان



الإهالي - استضافت نقابة المحامين الاردنيين في العاصمة الاردنية عمان وتحت رعاية رئيس مجلس الاعيان السيد فيصل الفايز اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب للعام ٢٠١٩، الذي تم افتتاح اعماله يوم السبت الماضي في المركز الثقافي الملكي وعلى مدى ثلاثة ايام تحت شعار (متحدون معا لاسقاط صفقة القرن). وقد حضر حفل الافتتاح وزير العدل وعدد من النواب ونقباء المحامين السابقين، وشخصيات نقابية وحقوقية.

وقال امين عام اتحاد المحامين العرب نقيب المحامين الكويتيين الاستاذ ناصر الكريوين في كلمته خلال حفل الافتتاح ، اننا نعيش في ظروف استثنائية تحتم علينا ان نرتقي لمراتب المجاهدين، والارتقاء بالعمل المشترك الذي يحتاج منا الى ارادة غير مقيدة.

واضاف ان الشعارات الرنانة والاكتفاء بالبطولات الزائفة خيانة للقضايا القومية وتخلي عنها، واننا احوج ما نكون بالخروج من دائرة الشجب الاخرس الى رحاب التحرك الفاعل والفعال.

واكد الكريوين على ضرورة التصدي لصفقة القرن ولمن يعمل على تمريرها، مشيدا بصمود الشعب الفلسطيني الذي قال انه يدافع عن شرف الامة باسرها ويضحي بالالف الشهداء لتعود للامة عزتها وتحرير فلسطين.

واشار ان المحامين العرب لن يقبلوا باقل من التحرير وعودة فلسطين الى كنف العروبة، وان يعود الاستقرار والامن والامان لسوريا والسودان واليمن وليبيا والعراق، وان تعود للامة ثرواتها.

وشدد الكريوين على ضرورة العمل على تحقيق الحصانة للمحامي في كافة البلدان العربية، وان تزيد من استقلاليته وتهيء له القيام بعمله دون اي تضيق عليه.

نقيب المحامين الاردنيين الاستاذ مازن رشيدات، رئيس المكتب المنعقد في عمان، قال في كلمته : ان اختيار الشعار (متحدون معا لاسقاط صفقة القرن) و(القدس عاصمة فلسطين الابدية) لم يأتي من فراغ، ونحن في الاردن ونقابات الوطن العربي ورئاسة الاتحاد دائما وابدا مع القضية الفلسطينية ، وان الاتحاد الذي اسس عام ١٩٤٤ في دمشق انشيء لاسباب سياسية قبل ان تكون مهنية منها مقاومة الاستعمار وتحرير فلسطين

ومقاومة المعاهدات والتطبيع.

واضاف اننا جميعا نقف في خندق الوطن، لان صفقة القرن ستكون على حساب الشعبين الفلسطيني والاردني، وان الشعب الفلسطيني هو الشعلة التي نحتمي بها، وهو الشعب الصامد المقاتل المزروع كالشجر ويرفض ان يقتلع، وان الشعب الاردني هو السند والعضد للشعب الفلسطيني. كما وجه التحية للاسرى البواسل في سجون الاحتلال الصهيوني ولشهداء فلسطين والاردن والامة العربية .

واشاد ارشيدات بموقف رئيسي مجلسي النواب الاردني والكويتي في مؤتمر اتحاد البرلمانين العرب الذين اكادوا بان صفقة القرن لن تمر علينا ولا على اي دولة عربية، وان فلسطين هي من البحر الى النهر وعاصمتها القدس.

وتطرق للاوضاع العربية التي تشهد حروبا ونزاعات وحربا على الارهاب متمنيا ان يعقد المكتب الدائم للاتحاد في سوريا وقد تحررت من الارهاب.

وادان ارشيدات ما وصفه بالصمت العربي على الاعتداءات على سوريا ولبنان وغزة، واعرب عن امله بالوصول الى حلول للخلافات العربية.

وقال رئيس اتحاد المحامين العرب نقيب محامي مصر الاستاذ سامح عاشور، في كلمته : ان صفقة القرن الحقيقية هي التي تريد تصفية الامة العربية بما فيها القضية الفلسطينية، وان مقاومتها دفاع عن الامة العربية كلها، وان مقاومة الاتحاد لها مستمرة حتى لوبقي الاتحاد وحده.

واضاف ان من يتحدث عن دولتين في فلسطين وقدس شرقية وغربية عليه ان يعيد النظر، وانه لابقاء للامة العربية ببقاء

اسرائيل.

واعتر ان ماجرى في بعض الدول العربية من حروب وازمات ومحاولات تقسيم واشغالها بنفسها وبمحااربة الارهاب ونهب ثرواتها هو جزء من صفقة القرن، ولصالح اسرائيل. ووجه عاشور التحية للشعب الجزائري والشعب السوداني على اصرارهم على الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان، وتمنى ان يعود الاستقرار الى الدول العربية التي تعاني من ازمات وحروب .

الكلمة الختامية القاها راعي الحفل رئيس مجلس الاعيان فيصل الفايز قال فيها : ان اجتماعات الاتحاد في عمان عاصمة الوفاق العربي، تتزامن مع تحديات كبيرة تصف بامتنا العربية، واسئلة كثيرة تطرح حول واقعها المرير الذي تعيشه.

واشار انه في ظل الحديث عن صفقة القرن، يجب ان يدرك الجميع، بان الاردن لن يتخلى عن ثوابته الوطنية، فالاردن لن يكون وطننا بديلا لفلسطين، فالاردن هو الاردن، وفلسطين هي فلسطين، فلاءات جلالة الملك واضحة وثابته "لا للوطن البديل، لا للتوطين، والقدس خط احمر" .

واكد الفايز : سيبقى الاردن يؤكد على الثوابت الفلسطينية ويدعمها، ويساند حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، هذه هي ثوابتنا الاردنية لن نقبل بالتنازل عنها ، مهما كانت الضغوطات او غلى الثمن.

وقال الفايز ان امتنا تعيش اليوم مرحلة سايكس بيكو جديد، هذا المشروع الذي مضى عليه مئة عام، اصبحت بوادره اليوم، تلوح في الافق من جديد، وان الخوف ان يعاد

تقسيم المقسم من دولنا، وهو ما يخطط له، ونحن لا حول لنا ولا قوة، كما اصبحت بعض دولنا، ساحات لصراعات دولية واقليمية، وهناك لاعبون كثر يتصارعون اليوم، من اجل مصالحهم في وطننا، ونحن نتفرج ومنتظر.

واضاف ان المسؤولية الملقاة على المحامين العرب كبيرة، وعليهم مسؤولية اعادة الاعتبار لقضايا امنا العادلة، وعلى مختلف المستويات الدولية، والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم، التي تدافع عن قضايا الحرية والعدالة، والقيم الانسانية النبيلة، من اجل انهاء معاناة شعبنا الفلسطيني، ومعاناة اخوتنا في سوريا وليبيا واليمن، واعادة الامل لشعبنا العربية بالحياة الحرة الكريمة. وادار الحفل الاستاذ المحامي محمد السهموري.

وسيعقد الى جانب اجتماعات المكتب ندوتان متخصصتان تتناول الاولى محاكمة الكيان الصهيوني على جرائم الحرب التي ارتكبتها ويرتكبها يوميا امام المحكمة الجنائية الدولية، فيما تتناول الندوة الثانية "القضية الفلسطينية و صفقة القرن" وتهدف للوصول الى قرارات وتوصيات موحدة لاسقاط هذه الصفقة. ويشترك في اجتماعات المكتب الدائم نقباء نقابات المحامين في الوطن العربي وممثلين عن مجالس نقابات المحامين العربية واعضاء المكتب الدائم المنتخبين.

وتم خلال حفل افتتاح الاجتماع تكريم عدد من الامناء العاميين المساعدين للاتحاد الذين انتقلوا الى رحمة الله تعالى.

وسيصدر في نهاية اجتماعات المكتب الدائم بيان ختامي يتضمن القرارات والتوصيات السياسية والمهنية و التنظيمية للاتحاد.



الاهالي تفتح حوارا تقييميا حول تعديلات الضمان الاجتماعي

بعد اقرارها من البرلمان بشقيه النواب والاعيان



الاهالي - نظرا لما لقانون الضمان الاجتماعي من آثار اجتماعية تمس الاغلبية الساحقة من الشعب ونظرا للتداعيات المستقبلية للتعديلات التي تم اقرارها من مجلس الامة بشقيه تفتح الاهالي حوارا تقييميا مع عدد من الفعاليات النقابية والوطنية والجهات ذات الصلة .

أولاً :- قدمت الحكومة التعديلات لمجلس النواب دون إجراء أية حوارات مع الأطراف ذات العلاقة ، بحيث تؤخذ مصالح جميع الأطراف بالاعتبار ، لا أن ترسل التعديلات الى مجلس النواب ليجري الاخير جلسات إستماع مع بعض الاطراف وليس جميعها ، ليقوم بالتالي بتمرير التعديلات مع محاولة بأسة للاستفاده منها لصالح شمول النواب تحت مظلة الضمان الاجتماعي لضمان راتب تقاعدي لهم ، الامر الذي اظهر ضحالة وعدم فهم لجوهر فكرة الضمان الاجتماعي وقانونه.

ثانياً :- كنا وما زلنا في النقابات المستقلة نطالب بضرورة تخفيض إشتراكات الضمان الاجتماعي وتعديل القانون بما يضمن ذلك ، لتخفيض التهرب من إشراك العمال وإخضاعهم لمظلة الضمان الاجتماعي من قبل المؤسسات المختلفه في القطاع الخاص والتي تشكل عقبة ليس فقط أمام منشآت العمال الجديدة، بل منشآت العمال القائمة، إذ يجب تخفيض الاشتراكات الى حين توفير حماية التأمين الصحي لكافة المشتركين في

ح . والمخالفة الكبرى التي اضيفت من النواب هي شمولهم بمظلة الضمان والتي تم احباطها من كل المخلصين نأمل ان يعاد النظر بجملة من المواد في قانون الضمان حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

التعديلات قلصت من حقوق العاملين بدلا من التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية
سليمان الجمعاني: اتحاد النقابات العمالية المستقلة



ملاحظاتنا حول القانون المعدل:

الدستوري حيث كنا نأمل ان يقدم في دورة عادية حتى يأخذ حقه في النقاش وان لا يأخذ صفة الاستعجال.

٢ - جاءت هذه التعديلات ضمن املاءات صندوق النقد الدولي كما يشاع في الرأي العام.

٣ - ان التعديلات لم تأخذ بمبدأ الاولوية الملحة والتي نراها كما يلي:

أ - اقرار زيادة التضخم للتقاعد المبكر اسوة بالشيخوخة

ب - اقرار حد ادنى لتقاعد الضمان اسوة بالحد الادنى للاجور كما هو معمول به في قانون العمل

ت - تسكين العمل بقانون التأمين الصحي الى مدة غير معلومة حيث من المفترض العمل به من تاريخ ١ / ١ / ٢٠١٥

ث - وقف نسبة الخصم المقررة عند التقاعد المبكر

ج - ان عدم شمول من يكون عمرهم (٢٨) بمظلة الضمان فيه اجحاف وفيه مخالفة دستورية لعدم تساوي الاردنيين امام القانون (نص المادة (٦) من الدستور) وكذلك عدم التساوي في

المظالم والمغارم

١ - حيث ان المشروع قدم في دورة استثنائية وانه لا يجوز مناقشة الا هذه التعديلات فانتنا سنلتزم بالنص



التعديلات لم تأخذ الاولوية الملحة بحد ادنى لتقاعدي الضمان اسوة بالحد الادنى للاجور احمد قرارة: رئيس جمعية متقاعدي الضمان الاجتماعي

ان اجراءات التعديلات على الضمان شابها كثير من اللغط سواء في توقيتها او في الحاجة اليها وطريقة الاستعجال التي بها.

ولقد كانت ملاحظتنا في الجمعية كما يلي:

١ - حيث ان المشروع قدم في دورة استثنائية وانه لا يجوز مناقشة الا هذه التعديلات فانتنا سنلتزم بالنص



الاهالي تفتح حوارا تقييميا حو

القانون المعدل سيتعامل بكرم وسخاء مع اصحاب الدخل المرتفع من

الحرب لا يحتاج لتضحية من العسكريين فقط بل أيضا (وقد تكون أساسا من المدنيين). أما في الدول القمعية والديكتاتورية والدول التي تخوض حروبا غير عادلة أو تقمع شعوبها فقد حصل العسكر فيها على مزايا تفوق الخيال مقارنة بالمدنيين. وهنا يجب الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها الدكتورة أن بيلوني " أستاذ مساعد لشؤون الأمن القومي ، كلية الدراسات العليا البحرية." عن النيولبيرالية وعسكرة الرعاية الاجتماعية في الأردن.

وهذا التعديل قد يكون مكلفا جدا وقد يتجاوز مستقبلا ما تدفعه الميزانية حاليا من رواتب تقاعدية. وقد تم فرضه على الضمان دون اجراء دراسة مالية اکتوارية تبين كلفته وتأثيره على استدامة حساب القطاع العام ، ومدى جدوى وعدالة ربط الموظفين المدنيين والعسكريين بنفس الحساب مع الاختلاف الكامل اشتراكات ومنافع كل منهما.

**لم يؤخذ بالذاكرة التي رفعها
الملتقى الوطني حول التعديلات
للجنة العمل
فهني الكتوت :- رئيس التجمع
الديمقراطي التقدمي**



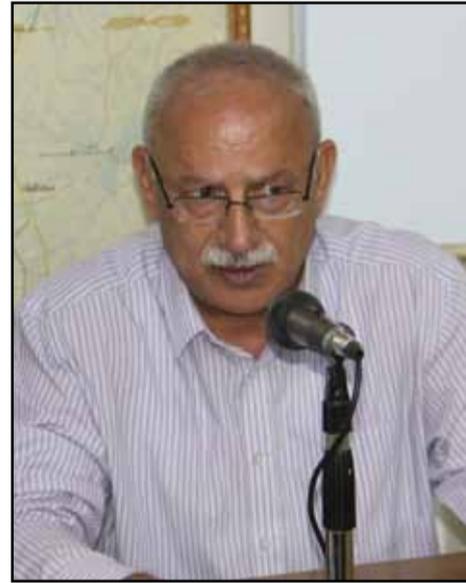
عليها الضمان الاجتماعي، فالقانون الجديد يعيد تشكيل الضمان الذي كان يقوم على المساواة والتضامن بين جميع المواطنين ليتعامل معهم بتمييز بشكل مخالف للدستور الأردني، كما يخالف كل أسس العدالة والمساواة بين المواطنين. فالقانون المعدل سيتعامل بكرم وسخاء مع اصحاب الدخل المرتفع من العسكريين والمدنيين. على حساب الكادحين الذين لن يشملهم الضمان وأصحاب الدخل المتدني (في القطاعين العام والخاص).

فقد ألغى القانون الجديد التمييز في معادلة احتساب الراتب التقاعدي التي كان يتمتع بها أصحاب الأجور المتدنية (عسكريين ومدنيين): فقانون التقاعد العسكري يحتسب راتب التقاعد للأفراد بقسمة الراتب الأساسي على 280 شهرا مقابل القسمة على 360 شهرا للضباط، وهذا ما أكده قانون الضمان السابق الذي يحتسب راتب التقاعد بواقع 2,5% عن كل سنة للأجر الكلي الذي يقل عن 1500 دينار لكنه يخفضه ل 2% عن كل سنة لما يزيد عن ذلك، لكن القانون المعدل عاد ليرفعه ل 2,5% للرواتب (الإجمالية) المرتفعة التي تزيد عن 1500 دينار، لابل ورفع السقف الخاضع للاحتساب إلى 5000 دينار مربوطة بالتضخم.

تمنح معظم أنظمة التقاعد في العالم وضعاً متميزاً لعسكريين وتمنحهم مزايا أفضل من المدنيين. لكن المبالغة بالتمييز قد تسبب ضرراً كبيراً وهذا ما جاء في تقرير اللورد بيفريدج خلال الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلى تعميم فوائد الضمان الاجتماعي على كل الشعب البريطاني بفروقات بسيطة جداً لأنه كان يعتقد أن الاشتراك في

الاخير لقانون الضمان الاجتماعي مرفوضه من قبل النقابات العمالية المستقلة الاردنية ، ونعتبرها بأنها جاءت على أسس باطلة وبأجندة أصحاب العمل والحكومة ، وهمشت بالكامل العمال المسحوقين .

**التعديل الجديد يقضي على
المبادئ التي اسس عليها الضمان
الاجتماعي بالغاء التمييز في
الحسبة التقاعدية
الدكتور محمد الزعبي : عضو
سابق في مجلس ادارة الضمان**



تولى التعديلات الأول في عام 2001 والثاني في عام 2014 مهمة الحاق موظفي القطاع العام عسكريين ومدنيين بالضمان مما أدى إلى رفع مستوى الرواتب التقاعدية لهذه الفئات عن طريق زيادتين كبيرتين في نسب الاشتراك على العمال وأصحاب العمل. والغاء ثلاثة من التأمينات الاجتماعية (البطالة وتأمين الاجازات المرضية والمنح العائلية) وتأجيل الرابع (التأمين الصحي) لأجل غير مسمى. ويأتي التعديل الجديد ليقضي تماما على بقية المبادئ التي اسس

الضمان الاجتماعي .
ثالثاً :- لم تنشأ مؤسسة الضمان الاجتماعي لغايات تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد على حساب توفير الحماية الاجتماعية الأساسية للعاملين، وفي حال ارادت الحكومة تقديم تسهيلات وحوافز للاستثمارات الجديدة فيمكنها استخدام تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل عام ، أو استخدام أية قنوات أخرى خارج إطار مؤسسة الضمان الاجتماعي، ولا يجوز بأي شكل من الاشكال تقديم التسهيلات للمستثمرين على حساب العامل وحقه بالاشتراك بالضمان الاجتماعي من اليوم الاول لإلتحاقه بالعمل .

رابعاً :- عدم وجود فهم حقيقي للغاية من الضمان المبكر ، والتي تم خلقها من أجل جميع العاملين في المهن الصعبة والشاقة والخطرة ، والتي يعاني العاملون بها من أمراض المهنة وعدم القدرة على الاستمرار بالعمل لسنوات طويلة ، لهذا أوجدوا له الضمان المبكر لحمايته من ظروف عمله الشاقة ، فرفع سن التقاعد المبكر الى (52) للمرأة و(55) للرجل تمهيداً للإلغاء في التعديلات القادمة لهو جريمة كبرى مردها جهل المشرعين وهيمنة الدولة المطلقة على مجلسي النواب والاعيان .
خامساً :- لم تتطرق التعديلات الجديدة للحاجات الملحة للعديد من فئات العاملين غير المشمولين أصلاً في منظومة الضمان الاجتماعي (العاملين غير المنظمين) وعلى وجه الخصوص السائقين والعاملين في المهن الحرة، والذين فشل الإشتراك الاختياري في شمولهم .
لهذا كله وأكثر نعتبر بأن التعديلات



تعديلات الضمان الاجتماعي

العسكريين والمدنيين على حساب الكادحين الذين لن يشملهم الضمان

تسجيلها بعد نفاذ القانون أو المسجلة قبل نفاذه من الشمول بالتأمينات المنصوص عليها بقانون الضمان الاجتماعي وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية ، صحيح أن مجلس النواب أدخل شرط أن يكون عمر العامل يقل عن (٢٨) عام لكي يتم إستثناءه من تأمين الشيخوخة ، لكن ماذا يعني هذا التعديل :

- نسف لفكرة وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي من أصله ، لأن هذا التعديل يقوم على حرمان العاملين من التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها بقانون الضمان .

- مخالفة صريحة للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تعهدت الحكومة بتطبيقها واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٠٢) الواجب على الحكومة الالتزام بها وتطبيقها .

- كما إن إقرار هذا التعديل سوف يساهم في زيادة نسب البطالة لدى القوى العاملة الأردنية حيث أن حرمان هذه القوى من التأمينات الاجتماعية سيدفع هذه القوى للعزوف عن العمل وسيكون المجال مفتوحاً للعمالة الوافدة للدخول لهذه المؤسسات للعمل فيها كبديل عن القوى العاملة الأردنية في ظل عدم تنظيم لسوق العمل وعدم وجود حماية للقوى العاملة الأردنية ، لأن العمالة الوافدة غير معنية بوجود مثل هذه التأمينات لديها .

- سوف يساهم إقرار هذا التعديل بتأثر رواتب التقاعد للعاملين الذين تم إستثناءهم من هذه التأمينات حيث سينعكس على قيمة رواتب تقاعدهم بالنقصان في المستقبل ، لأن قيمة الرواتب التقاعدية لها علاقة بمدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي .

نسبة البطالة لدى العمالة الأردنية واحلال العمالة الوافدة .

عزام الصمادي: اتحاد النقابات المستقلة



لقد قامت الحكومة بإرسال تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي خلال الدورة الاستثنائية لمجلس الامة والتي عقدت بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠١٩ وتم فضها صباح يوم السبت الموافق ٧ / ٩ / ٢٠١٩ بعد إقرار تعديلات قانون الضمان الاجتماعي صحيح أن هناك تعديلات إيجابية وهي المتعلقة بتقاعد العسكريين والهادفة لتأمين حياة كريمة لهم بعد التقاعد وتقديراً لكل العاملين في قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية حيث كانت هذه التعديلات هي الوحيدة التي تم مناقشتها في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي ، أما باقي التعديلات فقد تم إدخالها من قبل الحكومة ودون العودة لمجلس إدارة الضمان الاجتماعي ، إن أخطر ما في هذه التعديلات هو ما ورد المادة رقم (٤) من القانون الأصلي والتي يقابلها المادة رقم (٢) من مشروع القانون: حيث إقترحت الحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي إستثناء بعض العاملين في المنشآت التي يتم

اعفاءات ضريبية على مدخلات الانتاج، او اعفاء نسبة من الارباح من ضريبة الدخل، او خفض كلف التمويل من الفوائد والعمولات البنكية، بدلا من التبرع بحقوق العمال.. من فوض الحكومة ومجلس النواب بالتنازل عن حقوق عمالية؟. واللافت انه لم يعارض تعديل هذه المادة سوى ٩ نواب، فان هذه التعديلات عدا عن كونها اعتداء صارخ على حقوق العمال. فهي تؤكد من جديد اتساع الفجوة بين غالبية النواب ومصالح الشعب الاردني.

اما حرمان المشتركين الجدد من التقاعد المبكر، وعدم توفير الحماية الاجتماعية لمئات الآلاف من العمال بين سن ٥٠ - ٦٠ في حال فقدان وظائفهم، سيعرض نسبة واسعة من العمال للتشرد والضياع، فأن توفير فرص عمل لعمال متقدمين في السن وإعادة انخراطهم في سوق العمل هي من الفرص الضئيلة، كان يفترض ان يقترن هذا التعديل بتوفير الحماية للعمال من خلال تعديل قانون الضمان واقرار تأمين العمال ضد البطالة. اما ما يتعلق بإنشاء الحضانات الذي يعتبر حق مشروع للمرأة العاملة على اهميته الخاصة من اجل توفير فرص عمل للمرأة، واجب وطني واجتماعي على الحكومة وعلى اصحاب العمل وليس على حساب اموال العمال. فقد نصت المادة ٧٢ من قانون العمل الاردني "على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة متزوجة تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن اربع سنوات، على ان لا يقل عددهم عن عشرة اطفال".

ان التعديلات ستسهم في زيادة

لم تراعى التعديلات التي اقراها مجلس الامة على قانون الضمان الاجتماعي مصالح العمال والموظفين، كما لم تشارك ممثليهم في الحوار، فقد درجت العادة فتح حوار بين الاطراف المعنية من العمال واصحاب العمل والحكومة لمناقشة التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، على ان يستند الحوار على الدراسات الاكتوارية للمؤسسة العامة للضمان. كما لم تأخذ في وجهة نظر ممثليهم؛ فقد رفضت منظمات المجتمع المدني من نقابات عمالية ومهنية واحزاب سياسية التعديلات التي قدمت من قبل الحكومة لمجلس النواب، وقد عبر الملتقى الوطني للاحزاب والقوى والشخصيات القومية واليسارية عن رفضه للتعديلات وقدم مذكرة خطية تضمنت وجهة نظر الملتقى من خلال الوفد الذي التقى لجنة العمل النيابية.

ومن ابرز التعديلات؛ تعديل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة: "على الرغم مما ورد باحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للمؤسسة استثناء بعض العاملين الذين لا تتجاوز اعمارهم الثامنة والعشرون عاما من الشمول بتأمين الشيخوخة في المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن (٢٥) عاملا والمسجلة في المملكة بعد نفاذ احكام هذا القانون المعدل وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل المنشأة". ما يعني صراحة حرمان معظم العاملين الجدد من التأمينات الاجتماعية لمدة خمس سنوات ودون حماية اجتماعية بديلة بذريعة تحفيز الابتكار والريادة، علما ان تحفيز الاستثمار وتشجيع الابتكار والريادة من مسؤولية الحكومة من خلال تقديم



الاهالي تفتح حوارا تقييميا حو

من شأن هذه التعديلات التأثير سلبا على مستويات تمتع المواطنين

**مجلس ادارة الضمان لم يناقش
الا التعديل المتعلق بالتأمين او
التقاعد العسكري
النائب خالد رمضان:- رئيس
لجنة العمل النيابية**



الاجتماعية في إطار منظومة الضمان الاجتماعي مثل تطبيق التأمين الصحي للمشاركين في الضمان الاجتماعي والتحول من تأمين التعطل عن العمل الى تأمين البطالة، جاءت هذه التعديلات بشكل معاكس لمنطق الأولويات، خاصة وأنها تواجه أزمة اقتصادية وتراجع في المستويات المعيشية للغالبية الكبيرة من المواطنين.

ومن شأن هذه التعديلات التأثير سلبا على مستويات تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما يعمق الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن المفيد الإشارة هنا الى أن منظومة الضمان الاجتماعي تعاني أصلا من اختلالات مثل ضعف الشمول، حيث أن ما يقارب نصف القوى العاملة في الأردن غير مشمولين بمنظومة الضمان، وما زال التأمين الصحي وتأمين البطالة غير معمول بها.

ومن أبرز التعديلات التراجعية التي أجريت مؤخرا على قانون الضمان الاجتماعي، السماح للشركات باستثناء العاملين والعاملات الشباب دون سن ٢٨ عاما من تأمين الشيخوخة والذي يشكل غالبية الاشتراكات، ما سينعكس سلبا على مستوى الرواتب التقاعدية لهم في المستقبل.

كذلك تم رفع سن التقاعد المبكر للرجال والنساء بواقع ٥٥ عاما و٥٢ عاما على التوالي، دون تعديل آليات تعويض «التعطل عن العمل» المعمول بها حاليا لتصبح «تعويضا ضد

النيابي المتعلقة بشمول اعضاء المجلس بالضمان فقد حدث حوار حولها في اللجنة المشتركة حيث اعتبر بعض النواب ان هذا حقهم كمواطنين مثل العاملين بالاشتراك الاختياري ولكن ما جرى حولها من ادانات من مؤسسات ومواطنين اسهم بشكل اضا في زعزعة ثقة المواطن بالمجلس النيابي. مما استدعى من مجلس الاعيان اسقاطها من بقية التعديلات التي تم اقرارها.

**تعديلات قانون الضمان
الاجتماعي خطوة للخلف
د. أحمد عوض
مدير مركز الفينيق للدراسات
الاقتصادية والمعلوماتية**



شكلت التعديلات الأخيرة التي أجرتها الحكومة على قانون الضمان الاجتماعي وأقر غالبيتها البرلمان الأردني خطوة للخلف في إطار مسار سياسات الحكومة الحالية على تشريعات العمل الأردنية، وكان قد سبقها أيضاً تعديلات تراجعية على قانون العمل الأردني.

وفي الوقت الذي كنا فيه بحاجة ماسة الى تعديلات تعزز الحميات

التي كانت محل جدل كبير حول المادة ٢ المتعلقة بالتقاعد المبكر والقائمة في مشروع القانون على الغاء هذا التقاعد لمواجهة التحديات المالية المتعلقة بصندوق الضمان وفق الحسابات الاكتوارية التي حددتها في العام ٢٠٢٤ ومع ذلك جرى تسوية حول التعديل المقدم من الحكومة بدلا من الغاء التقاعد المبكر تم رفع سن التقاعد من ٥٠ سنة الى ٥٢ سنة للنساء و ٥٥ للرجال لان الالغاء لا تظهر اثاره المالية الا بعد ٢٥ سنة، كذلك المادة ٤ التي تم اقرارها والمتعلقة باعضاء المؤسسات من الالتزام بشمول العاملين الجدد بالضمان وبالتالي عدم الزامية الاشتراكات لمدة خمس سنوات وعدم شمول من هم اقل من ٢٨ عاما بحجة تشجيع الاستثمار فان الحثيات المقدمة في مشروع القانون لم تقنع النواب في اطار الكتل لذلك لم يصوت عليها سوى تسعة اعضاء ومع ذلك فان الكتل النيابية ارتأت ان هناك بعض التعديلات الايجابية على مشروع القانون كتلك المتعلقة بحق المشترك بسحب من المدخرات المقطعة بالتعطل لغاية التعليم والصحة مما يسهم بانعاش قطاع التعليم الموازي.

ورغم انقسام مؤسسات المجتمع المدني حول استخدام اقتطاعات الامومة والبالغة حوالي ١٣٥ مليون دينار لغايات انشاء الحضانات لعدم تفعيل المادة ٧٢ من قبل اصحاب العمل والقاضية بانشاء حضانات لاطفال المرأة العاملة حسب قانون العمل وبالتالي كي لا يلجأ صاحب العمل الى التسريح الكيفي كذلك تم شمول حوالي ١٢٥٠ حالة من مشترك الضمان المنقطعة عن الاشتراكات براتب الضمان منهم ٢٢٢ حالة باثر رجعي:- اما حول التعديل المقدم من المجلس

كان رأيي ان لا نذهب الى مناقشة التعديلات ودفعها لدورة عادية لتأخذ هذه التعديلات حقيها في الحوار والنقاش مع الاطراف ذات العلاقة من الاحزاب والنقابات العمالية وكافة مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة مع الشرائح التي تمسها التعديلات لكنه واضح ان مشروع القانون الذي تم اقراره لم يكن بمعزل عن الكتل النيابية بل تؤكد ان هناك كان توافقا بين الكتل النيابية والحكومة على اقرار هذه التعديلات في الجلسة الاستثنائية بدلا من دفعه لدورة المجلس النيابي العادية خاصة بعد ان اخذ اعضاء المجلس النيابي علما ان مجلس ادارة الضمان الاجتماعي لم تناقش سوى التعديلات المتعلقة بالتأمين او التقاعد العسكري مع انه هناك اجماع من نواب الكتل النيابية بشأن التعديلات المتعلقة بهذا التأمين وان لم يجري حوار نيابي حول هذا التعديل ولكن التعديلات



دور تعديلات الضمان الاجتماعي

بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بما يعمق الاختلالات القائمة

ان التعديلات الجديدة التي اقراها مجلس الامة بديلاً عن التقاعد المبكر من حيث السماح بالتقاعد المبكر لمن وصل سن (٥٥) للرجل و(٥٢) للمرأة ابقت على المشكلة قائمة، فالاصل ان يرتبط التقاعد بسنوات الخدمة كقاسم مشترك للجميع اما هذه الصيغة المعدلة دون تعديل سنوات الاشتراك لا شك انها ستلحق الظلم بالطبقة العاملة على وجه الخصوص استناداً الى ان متوسط العمر الذي يلتحق فيه العامل في المنشآت بشكل عام يبلغ الثامنة عشر عاماً للرجل والمرأة فهذا يعني ان مدة عمل العامل او العاملة قد يصل الى (٣٧، ٣٤) سنة على التوالي وبرواتب متواضعة لا تزيد عن (٣٥٠) دينار وبتقاعد لا يزيد عن (٢٦٠) دينار بينما ستبلغ خدمة الاخرين بمدة لا تزيد عن (١٨-٢٠) عاماً فقط وبرواتب تقاعدية لا تقل عن (٧٠٠) دينار.

لقد جانبت التعديلات الصواب عندما ركزت على العمر دون مدة الاشتراك وهذا بالنتيجة لن يساوي بين الاردنيين او المشتركين وبالنتيجة سيؤثر ذلك على الحقوق الخاصة بالطبقة العاملة على وجه الخصوص وذوي الدخل المحدود من المشتركين العاملين في الاعمال والاشغال المختلفة التي لا تدخل بالمهن والادارة والاعمال على وجه العموم.

مرة اخرى فإن مجلس الامة يضع مصلحة بعض الفئات على حساب المصلحة العامة مما يهدد المنظومة التشريعية ويحول دون سيادة القانون كوسيلة لتحقيق العدالة.

تطوي عليه المادة من دعم لاصحاب العمل القادرين على تطويع ادارة المؤسسة لمصالحهم من جهة اخرى مؤكداً على ان الضمان الاجتماعي والزامية اخضاع العاملين يتوجب ان يكون اخضاع الاجور بدون استثناءات حماية للعاملين، المنشأة ومستقبل الضمان على حد سواء.

٢. التقاعد المبكر الذي ادخلته الادارة / الحكومة خلال بداية القرن الحالي، كان يشكل اعتداءً حقيقياً على اموال الضمان انسجماً مع اعتداءات متعددة تعرضت لها الوظيفة العامة في الاردن، فصانعو السياسات الاقتصادية في الاردن ادخلوا وطننا في الكثير من الازمات حيث ادى ذلك الى ازمة مواطنة على اكثر من صعيد.

لا يوجد في دول العالم تقاعد مبكر، لكن هناك صعوبات عمل تؤخذ بالاعتبار من اجل تقاعد العاملين في بعض الاعمال عند سن معين، ويعتبر ذلك تقاعداً مبكراً لارتباطه بعدد سنوات الخدمة او عند وصول العامل لسن معين.

في الاردن ومع بدايات القرن الحالي تمكن بعض السياسيين من ادارة شؤون البلاد حيث ادخلوا تعديلات على مشروع القانون سمحت للعاملين في التقاعد على سن (٤٥) سنة دون اعتبار لتبعات هذه التعديلات المالية على مستقبل المؤسسة او مستقبل متقاعديها، مستقبلها من حيث دورها الاقتصادي المأمول من حيث استثماراتها الحالية او المستقبلية وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي على وجه العموم.

في المادة ٧٢ منه آليات تمويلها، ولا تعد من مسؤوليات صندوق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

تعديلات قانون الضمان الاجتماعي
محمد البشير / رئيس لجنة الحريات النقابية



اقدم مجلس الامة بعد حسم الخلاف حول اشتراك اعضاء مجلس الامة بالضمان الاجتماعي تعديلاً لبعض المواد القانونية التي اثارت خلافاً واسعاً ما بين فئات المجتمع المختلفة حيث ركزت هذه المواد على البنود التالية:

١. « استثناء بعض العاملين في المنشآت التي تم تسجيلها بعد نفاذ احكام القانون المعدل او المسجلة من قبل نفاذه ... الخ » مادة (٢) معدل (٤) ساري.

يشكل هذا التعديل اعتداء على نصوص القانون وتكريسا للتمييز بين الاردنيين افراداً او منشآت ومحاوله جديدة لتقويض نصوص القانون من جهة وتهديدا لمستقبل حقوق العاملين لدى هذه المنشآت لما

البطالة»، (كما هو الحال في غالبية دول العالم) بحيث يمكن للعاملين والعاملات الذين يتعرضون للفصل من العمل في سن متأخرة من حياتهم المهنية من اكمال حياتهم بكرامة، لأن إمكانية إعادة انخراطهم في سوق العمل كعاملين تصبح صعبة جداً.

ودون وضع معايير دقيقة وواضحة في قانون العمل تحول دون إجراء عمليات الفصل التعسفي و/أو غير التعسفي للعاملين والعاملات في مراحل عمرية معينة، حيث يكون من الصعب عليهم الالتحاق في سوق العمل كعاملين مرة أخرى، وهذه ظاهرة منتشرة جداً في الأردن، لأن ذلك يمكن أن يعرضهم للانضمام الى شرائح الفقراء المختلفة.

ودون إعادة النظر بشكل ملموس بسياسات الأجور والحد الأدنى لها باتجاه زيادتها، اذ أن غالبية المتقاعدين في سن مبكرة (التقاعد المبكر) يقدمون على هذه الخطوة بسبب عدم كفاية رواتبهم الشهرية لتغطية النفقات الأساسية لأسرهم، والتي تتزايد بشكل ملموس مع التقدم بالعمر، وبسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية المختلفة. كذلك تتضمن التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي أبواب تسمح باستخدام أموال الاشتراكات في غير أهدافها، بحيث تسمح لمؤسسة الضمان الاجتماعي باستخدام جزء من أموال الاشتراكات في تأمين الأمومة لاستحداث (برامج حماية مرتبطة بتأمين الأمومة والطفولة)، وهذه البرامج حدد قانون العمل



كمال مفاهيم

الدولة هي الداء والدواء



لا حل الا بنهج سياسي ديمقراطي حقيقي، لا حل في ظل انفراد ادارة مأزومة للدولة، لا حل بوجود الفاشلين والفاستدين الذين أوصلوا البلاد الى ما نحن فيه.

بلغت الدولة حداً من

الضعف بحيث أصبحت أي أزمة يمكن حلها عبر المؤسسات الى أزمة تهدد كيان الدولة، وهذا بفعل عدة عوامل أهمها اصرار الادارة العامة على الاستئثار المطلق بادارة الدولة، وتقاسم منافعها، والقاء تبعات الازمة على كاهل المواطن العادي.

المتتبع لمجريات أزمة المعلمين لاحظ الاداء البائس للحكومة، يوم الخميس الماضي كانت البلاد بلا حكومة فعلياً، وترك الأمر لادارة الأزمة لوزارة الداخلية بشكل كامل، وقد بدا ضعف وهشاشة الحكومة واضحا جليا، كما حصل في أزمة الرمثا وهذا دليل ساطع على حالة افلاس سياسي، وضرورة تغيير النهج، واستحقاق اعادة الديمقراطية للشارع. أظهرت الأزمة أن الطرف الخاسر من التدخل المباشر بالانتخابات النيابية وافراز مجلس نواب محسوب على أجهزة الدولة، أظهرت أن الطرف الخاسر هو الدولة، لان مؤسسة البرلمان (معتلة) والتي كان بإمكانها المساهمة بحل الأزمة في الرمثا وفي أزمة المعلمين، لكن الدولة، وأمام اصرارها أن تكون هي الداء وهي الدواء واجهت الشارع وأزماته منفردة وليس لديها ما تقوله سوى لغة الأمن.

هذه ليست أزمات منفردة، أنها تجليات الازمة العامة، والازمة العامة فيها جزء يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة، وجزء يشكل امتداد للازمة الاقليمية، لكن الجزء الداخلي، والمتعلق بالاستمرار بادارة الدولة بهذا الشكل، والاصرار على عدم الاعتراف بوجود التغيير الجذري هو جوهر الازمة الحقيقي، وهذا نهج مفلس اقتصاديا، وسياسيا، وديمقراطيا، فكيف له أن يدير أزمة عامة وعميقة، الحل هو باستدارة كبرى، تفوق استدارة ٨٩ بكثير حتى تخرج البلاد من الازمة.

وهناك ما يمكن قوله بهذا السياق ان المعنيين بالأمر يدركون عمق الازمة، وهو أن البلاد بلغت من الضعف حدا لم يعد يحتمل صراع مراكز القوى على توظيف الازمات والاحداث بغية تسجيل أهداف بملعب الخصم أو الخصوم.

سيستمر مسلسل الازمات لأن له أرضية موضوعية، وهي الازمة الاقتصادية والسياسية، وأزمة ادارة، وأزمة نهج تشكيل حكومات وفبركة انتخابات نيابية واستئثار مطلق بالسلطة السياسية... فماذا نتوقع؟؟؟؟



طلاب وباهمات

أن ذلك يحتاج إلى شكاوى تصلهم من أولياء الأمور، مشيرة على لسان مدير إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية سالم خليفات أن الوزارة لم تتلق شكاوى من ذوي الطلبة بهذا الخصوص. وهو أمر غير صحيح بحسب الأهالي الذين أكد بعضهم تقديمه شكاوى للتربية.

نقيب أصحاب المدارس الخاصة منذر الصوراني ألقى بالكرة في ملعب وزارة التربية، بقوله أن الحل النهائي لارتفاع أسعار الكتب المدرسية للمنهاج الوطني في المدارس الخاصة يتطلب من الوزارة السماح لأولياء الأمور بشراء الكتب المدرسية من مستودعاتها مباشرة، لكنه ساق مبررات تدافع عن المدارس الخاصة بشأن ارتفاع أسعار كتب المنهاج الأجنبي منها الجمارك. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين، وحرص بعض المدارس الخاصة على تحقيق أرباح كبيرة على اعتبار أن الفائدة المالية المتأتية لها تكون من خلال الكتب الدراسية والزي، يرى أولياء الأمور أن حولا جذرية لهذا الملف بعيد كل البعد عن نية الوزارة التي تكتفي بالنظر لمن ينهك جيوبهم ويستقوي على حاجاتهم لهذه المدارس في ظل تردي حالة نظيرتها الحكومية التي تعاني من سوء في البنية التحتية، إلى جانب الاكتظاظ الكبير في الغرف الصفية.

من جانبه، اعتبر نقيب أصحاب المدارس الخاصة منذر الصوراني ان ملف تباين وارتفاع أسعار الكتب المدرسية للمنهاج الوطني في المدارس الخاصة متكرر كل عام دراسي وان اغلاق هذا الملف بشكل نهائي بيد وزارة التربية والتعليم. وقال الصوراني ان الحل النهائي لهذا الملف يتطلب من وزارة التربية والتعليم السماح لأولياء الأمور الطلبة بشراء الكتب المدرسية من مستودعاتها مباشرة.

وأضاف الصوراني ان النقابة طالبت منذ عدة سنوات بضرورة منح فرصة لأولياء الأمور بشراء الكتب المنهاج الوطني من مستودعات وزارة التربية والتعليم بشكل مباشر، مؤكدا على انه في الأصل يجب ان تمنح هذه الكتب مجانا للطلبة في القطاع الخاص أسوة بطلبة القطاع العام.

وبخصوص الكتب وفق النظام الاجنبي، فأوضح الصوراني صعوبة ضبط أسعار هذه الكتب، حيث ان هذه الكتب المرخصة من قبل الوزارة لها أسعار دولية ولديها وكالات في الدول التي لديها مدارس تدرس الأنظمة الاجنبية والدولية. وبين أن هناك عوامل كثيرة تساهم في ارتفاع الكتب الاجنبية منها الجمارك وغيرها من الأمور.

في ظل قلق الطلبة بعد الارتفاع غير الطبيعي في معدلات الثانوية العامة، وفي ظل احاديث حول زيادة عدد مقاعد وتوسيع دائرة القبول نفي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور وليد المعاني صحة ما يتم تداوله عن طلب الوزارة رفع أعداد مقاعد الطب في الجامعة الأردنية من ٨٠ مقعدا إلى ٢٥٠ مقعدا.

وأضاف المعاني في تصريحات صحفية أنه لم يخاطب رئيس مجلس أمناء الجامعة الأردنية الدكتور عدنان بدران مطلقا حول هذا الموضوع مشيرا إلى أن هيئة الاعتماد هي من يحدد الطاقة الاستيعابية للتخصصات في الجامعات.

وقال إن مجلس التعليم العالي لم يحسم بعد أعداد الطلبة الذين سيتم قبولهم في الجامعات الرسمية للعام الحالي وما زال يجري دراسة للنتائج تمهيدا للإعلان عن أعداد الطلبة الذين سيتم قبولهم في الجامعات الرسمية. ولفت إلى أن قوائم القبول الموحد ستعلن في موعدها بمنصف الشهر الجاري وخصوصا في كلية الطب.

تداول مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي صورة إيصال مالي لطالب سابق في جامعة مؤتة، لاحقته الجامعة قضائيا على مبلغ مقداره فلس واحد. الإيصال يعود للطالب حيث كفله والده بقرض جامعي لصالح جامعة مؤتة منذ العام ٢٠٠٠، وبقي عليه فلس واحد، قام بدفعه اليوم بعد التعميم عليه قضائيا. وحسب الناشطين فإن شقيق الطالب الذي دفع قيمة الوصل، دفع اصغر قيمة للعملة الأردنية وهي قرش، الا انه أصر على ان ترجع له الجامعة تسعة فلسات ببقية القرش. علما ان الجامعة انفقت مبلغا ماليا اضعاف القيمة المطلوبة، وذلك ورق وتبليغات وانترنت وموظفين، اضافة الى الوقت والجهد واجور التنقلات التي ضاعت بسبب الفلس.

اعلنت وزارة التعليم العالي عن فتح التقديم للمنح الخارجية وللفرع العلمي فقط لمدة يومان، واشتكى عدد واسع من الطلبة ضيق الفترة المحددة للتقديم، وعدم توفير منح للفرع الادبي، وعدم توفر معلومات كافية حول التكلفة الاضافية التي سيدفعها الطالب في حال الموافقة على المنحة.

تصاعدت وتيرة احتجاج أولياء الأمور تجاه ما تفرضه بعض المدارس الخاصة عليهم بداية كل عام دراسي من رسوم مرتفعة وأسعار كتب وزي مدرسي أبعد ما تكون عن الواقع، ضاربة بعرض الحائط تعميم أصدرته وزارة التربية والتعليم يقضي بضرورة ضبط أسعار الكتب المدرسية، بيد أن هؤلاء المواطنين ينتقدون أيضا ما وصفوه بـ "سلبية الوزارة في التعامل مع هذا الملف".

وبحسب أولياء الأمور، لم تعد المشكلة تقتصر فقط على ارتفاع أسعار الكتب المدرسية في المنهاج الأجنبي، بل شملت أيضا المنهاج الوطني حيث تبعة هذه المدارس بأسعار مضاعفة، ومستفزة. وفيما تصل عقوبة المدارس المخالفة لتعميم التربية التي أصدرته بداية العام الدراسي الماضي إلى توجيه انذار لها، إلا أن "عين التربية ما تزال أبعد ما تكون عن رقابة هؤلاء ومحاسبتهم، بحجة

وثيقة
شرفنقسم بالله العظيم ..
وبدماء الشهداء ..
أن ..نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا..
نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي -
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.
اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردنكما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

دائرة العودة تحذر من مخاطر تهجير 100 ألف لاجيء فلسطيني إلى كندا واسبانيا وشطب الأونروا

صفقة ترامب - ننتياهو، وإلى تأكيد تمسكها
واحترامها للقرار ١٩٤ ولحق اللاجئين في
العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا
منها منذ العام ١٩٤٨، والضغط على دولة
الإحتلال لازالة العقبات والعوائق السياسية
والقانونية التي تعطل هذه العودة، وتطيل أمد
عذابات اللاجئين ومعاناتهم، وتفتح الباب
للتلاعب بحق العودة عبر تقديم البدائل
الهابطة والتصفوية.
ودعت دولة سويسرا، من موقعها المميز
في دعم وكالة الغوث، إلى احترام قرارات
الشرعية الدولية، والقوانين الدولية بما
يحفظ الحقوق الوطنية المشروعة لشعب
فلسطين، في العودة وتقرير المصير، وقيام
دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها
القدس على حدود ٤ حزيران ٦٧.

يكلفه لهم القرار ١٩٤.
وقالت إن هذه الخطوة تدرج في إطار
تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، من
خلال تصفية واحد من عناصرها الرئيسية،
أي ملف اللاجئين وحق العودة.
ودعت الدول التي ترشحها الولايات
المتحدة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين
بديلاً لحق العودة، إلى عدم التساوق مع
أصدرت دائرة اللاجئين
عودة في حزب حشد بياناً وصفت فيه ما سرب
عن صفقة ترامب - ننتياهو بشأن العمل
على تهجير ١٠٠ ألف لاجيء فلسطيني، من
الدول العربية المضيفة إلى كندا، واسبانيا،
أنه خطوة عدوانية جديدة، وتداول على
الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين بالعودة
إلى ديارهم وممتلكاتهم في إطار الحل الذي

بمناسبة اليوم العالمي لمحو الامية فلسطين تعد من اقل معدلات الامية في العالم



الاهالي -
بمناسبة اليوم العالمي
لمحو الامية الذي
صادف يوم الثامن من
ايلول (٨ / ٩ / ٢٠١٩)
اعلن الجهاز المركزي
للاحصاء في فلسطين
ان معدلات الامية
تعد من اقل المعدلات
في العالم حيث بلغت

النسبة ٢,٨٪ ويعرف الشخص الامي "بانه الشخص الذي لا يستطيع ان يقرأ ويكتب
جملة بسيطة عن حياته اليومية.

ويذكر ان اليونسكو اعلنت في دورتها الرابعة عشر اثناء مؤتمرها العام الذي عقد
في ٢٦ / تشرين الاول عام ١٩٦٦ يوم ٨ ايلول من كل عام دولياً لمحو الامية لتذكير
المجتمع الدولي باهمية القراءة للافراد والمجتمعات وضرورة تكثيف الجهود للوصول
الى مجتمعات اكثر الماما بمهارات القراءة والكتابة.

ويشارك الاردن العالم الاحتفال باليوم العالمي لمحو الامية حيث ادرك خطورة هذه
المشكلة مبكراً وعملت وزارة التربية والتعليم على فتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الامية
وتوسعت فيها حيث شملت جميع ارجاء المملكة بهدف توفير الفرص التعليمية للمواطنين
الذين حالت ظروفهم دون مواصلة تعليمهم وهم في سن التعليم المدرسي واصبحوا
يشكلون عائقاً امام برامج التنمية رغم رغبتهم بمواصلة التعليم ويذكر ان النسبة العامة
للأمية تتراوح ما بين ٤ - ٥٪.

200 أسير في معتقل «ريمون» يشرعون باضراب مفتوح عن الطعام



الاهالي -
أفادت هيئة
شؤون الأسرى
والمحررين، أن
أكثر من ٢٠٠
أسير في معتقل
«ريمون» شرعوا
باضراب مفتوح

عن الطعام، وذلك للمطالبة بإزالة أجهزة التشويش المسرطنة، وتحسين الأوضاع
الحياتية للأسيرات القابعات في معتقل «الدامون» الذي يفتقر لأدنى مقومات الحياة.

وأوضحت الهيئة، أن جلسات الحوار التي عُقدت يوم أمس الأحد بين إدارة سجون
الاحتلال الإسرائيلية وممثلي فصائل وتنظيمات الحركة الأسيرة في قسم (٤) بمعتقل
«ريمون» باءت بالفشل ووصلت لطريق مسدود، وذلك بسبب تعنت إدارة السجون وعدم
استجابتها لمطالب الحركة الأسيرة.

وأضافت، أن إدارة المعتقل أقدمت على إغلاق قسمي (١) و (٤) اغلاقاً شاملاً،
وذلك كرد على خطوة الأسرى ببدء معركة الأمعاء الخاوية.

وأدانت الهيئة، سياسة التعنت والمماطلة التي تتبعها إدارة سجون الاحتلال في
الاستجابة لأبسط المطالب الحياتية والانسانية لأبناء الحركة الأسيرة، مطالبة بضرورة
مساندة الأسرى بمعركة النضال التي يخوضونها، وفضح جرائم الاحتلال المرتبكة
بحقهم والتي تخالف كافة المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الانسان.



مواقف وقرارات حكومية مؤذية للزراعة

(٨,٢٪) كما انعكست هذه في اعداد السواح الزائرين لمختلف المواقع السياحية الاردنية. اكثر مايلفت النظر في البيانات السياحية الصادرة عن وزارة السياحة الاردنية اعتبارها «الاردنيين العائدين الى البلاد في اجازاتهم السنوية» ضمن مجموعة السائحين المبيت والتي قدرت اعدادهم بحدود (١٥٤) الف سائح، وبأكثر من سبب ومبرر لا نرى مع كثيرين صحة ادخال هؤلاء المواطنين ضمن ارقام السياحة الوافدة، وانها تزين وتضخم حجم السياحة الوافدة من جهة، ومن جهة اخرى يفترض ان يكون التعامل الاحصائي مع هؤلاء في اطار وعنوان مستقل (اعداد وتوزيع المغتربين وتحويلاتهم العائلية والاستثمارية).

بطريقة او باخرى جرى تفتيت لا مبرر له في الهيكلية الادارية السياحية اذ بالاضافة الى وزارة السياحة تم توليد هيئة تشييط السياحة، الى جانب تشكيل ما يسمى بالمجلس الوطني للسياحة ومتفرعات اخرى منها لتكون النتيجة تعارضات بينها من جهة ومن جهة اخرى تحمل الخزينة كلفة ونفقات الهياكل لا ضرورة لها.

انخفاض هامشي في اسعار المنتجين الصناعيين

التقرير الاخير لدائرة الاحصاءات العامة الاردنية عن شهر حزيران اظهر انخفاضا محدودا في الرقم القياسي لاسعار المنتجين الصناعيين بنسبة (٠,١٪).

من جهة اخرى تحقق ارتفاع واضح في الرقم القياسي لاسعار المنتجين الصناعيين بنسبة (٠,٩٪) خلال النصف الاول من هذا العام سنة ٢٠١٩ قياسا بنفس الفترة من السنة السابقة ٢٠١٨.

الارتفاع في النصف الاول من هذا العام سنة ٢٠١٩ تحقق كمحصلة لارتفاع اسعار الصناعات الاستخراجية بمقدار (١,١٧) نقطة مئوية (الاهمية النسبية للصناعة الاستخراجية ٨,٢٪)، مقابل انخفاض اسعار الصناعات التحويلية بمقدار (٠,٩) نقطة مئوية (الاهمية النسبية ٨٦٪) وايضا لانخفاض الرقم القياسي لاسعار الكهرباء بنسبة (٠,١٥) نقطة مئوية (الاهمية النسبية ٥,٨٪).

الوقائع في اسعار المنتجين الصناعيين واتجاهاتها تظهر اختلالا او عدم توازن في معظم مكونات الانتاج الصناعي اذ تركز الارتفاع في معظمه في «الصناعة الاستخراجية - فوسفات - بوتاس - اسمدة» فيما تركز الانخفاض السعري في معظم مكونات الصناعة التحويلية.

هذه المقارنة وهذا التقييم يظهر مع الاسف تراجعا في نسبة التغطية خلال السنوات الستة الماضية من سنة ٢٠١٣ الى سنة ٢٠١٨، وعلى سبيل المثال، وكما يظهر ذلك في الجدول التالي (القيم بالدينار):

سنة ٢٠١٣ سنة ٢٠١٤ سنة ٢٠١٥ سنة ٢٠١٦ سنة ٢٠١٧ سنة ٢٠١٨

١ - قيمة احتياطي العملات ٨٥١٢ ٩٩٨٢ ١٠٠٣٥ ٨١٧٠ ٨٦٨٧ ٩١٣٤

٢ - قيمة المديونية الخارجية: ٧٢٣٥ ٨٠٣٠ ٩٣٩١ ١٢٠٨٨ ١١٨٦٧ ١٠٢٩٩

نسبة (١) الى (٢) : ١١٧,٧٪ : ١٢٤,٣٪ : ١٠٦,٩٪ : ٨٨,٧٪ : ٧٣,٢٪ : ٦٧,٦٪

ومن الجدولين السابقين يلاحظ بوضوح حدوث انخفاض كبير مستمر وبتسارع في نسبة تغطية قيمة احتياطي العملات لرقم المديونية الخارجية (بالدينار) ابتداء من سنة ٢٠١٥ وحتى نهاية سنة ٢٠١٨، كما ان هذا الانخفاض استمر ايضا في نسبة رقم احتياطي العملات في نهاية نيسان سنة ٢٠١٩ البالغ (٧٨٨٧) مليون دينار الى رقم المديونية الخارجية في نهاية نفس الشهر نيسان سنة ٢٠١٩ البالغ (١٢٠١٨) وبنسبة (٦٥,٦٪)، ولتكون الارقام والمقارنات السابقة تأكيدا اضافيا على حقيقة وواقع ازمة فعلية ومتصاعدة في مالية الاردن واقتصاده الجزئي والكلي، وليس مجرد «تحديات» كما يحلو للحكومة وفرقتها الاقتصادية وصف الازمة بها، بدلا من العنوان الحقيقي، وتخفيفا للازمة في اعلامها.

ارقام ووقائع سياحية افضل

ارتفع عدد السائحين الكلي الوافدين الى الاردن خلال شهر تموز من هذا العام سنة ٢٠١٩ بنسبة (٩,٨٪) ليصل عددهم الى حوالي (٥٣٢) الف سائح وقياسا وبما كان عليه العدد والتصنيف في الشهر المقابل (تموز) من السنة السابقة ٢٠١٨.

الارتفاع او التحسن الرقمي للسياحة الوافدة في شهر تموز من هذا العام توزع الى ارتفاع في عدد سياح المجموعات السياحية بنسبة (٣٠٪) ليصل الى حوالي (٢٣٦) الف سائح فيما ارتفع عدد سياح المبيت بنسبة (٧,١٪) ليصل عددهم الى حوالي (٤٥٣) الف سائح.

مصادر (اقطار / مواقع) ارتفاع سياح المبيت توزعت بين ارتفاع السياحة الاوروبية الوافدة بنسبة (١٦,٤٪) وسياحة المبيت الوافدة من الدول الاميركية بنسبة (١٥,٢٪)، وارتفاعها من دول الخليج العربي بنسبة

الاهالي - أحمد النمري

تكرر مؤخرا، وايضا خلال فترات زمنية سابقة إقدام الحكومة على اتخاذ مواقف او / و اصدار قرارات ضارة ومعيقة لقطاع الزراعة في الاقتصاد الاردني، في تطويره كما في تميمته، في الجانب النباتي كما الجزائي، وعلى اكثر من صعيد، ومن ذلك وعلى سبيل المثال ما يلي:-

١ - تحويل اراضي زراعية

على حافتي طريق النور الى تجاري

الاهمية البالغة لكافة اراضي الاغوار الاردنية حاليا في السابق، ومستقبلا، لم تردع الحكومة من اتخاذ قرار يتضمن تحويل ما عرضه (٤٠) مترا من الاراضي الزراعية الملاصقة لحافتي طريق الاغوار الرئيسي، الى صفة استخدام تجاري، الامر الذي يعتبر ضربة واعاققة قوية في مقدراتها الانتاجية الزراعية بداية، وتكون مرشحة لاحقا للامتداد والى تآكل اراضي زراعية اخرى في المحيط.

٢ - العقار والسماح بتخفيض الحد الأدنى

للتنظيم

وبحجة لا تقف على قدميها تتصل بالعمل على تحفيز وتشيط القطاع العقاري السكني، أقدمت الحكومة على اتخاذ قرار يسمح بتخفيض المساحة المفروزة من الاراضي الزراعية من (١٠) دونمات الى (٤) دونمات لتسهيل وتوسيع حدود التنظيم التجاري.

تباطؤ متزايد في مشاريع التصنيع الزراعي توقفت الحكومة الى درجة كبيرة عن تبني نهج وتحفيز اقامة مشاريع تابعة لها لتصنيع بعض المنتجات الزراعية، او حتى التحرك لاقتناع القطاع الخاص ليقوم بذلك، او اتخاذ موقف المتباطئ في التنفيذ كما هو الحال في مشروع مصنع تجفيف البندورة المجمد رغم رفده بتبرعات مالية وازنة من شركة البوتاس وآخرين / لاستكمالها.

علاقة مترابطة

بين المديونية الخارجية واحتياطي العملات

بالاضافة الى معيار مقارنة الرقم المطلق للمديونية ومعدلها الى الناتج المحلي الاجمالي في تقييم وتحديد حجم ودرجة الخطورة لها، تعتقد انه من الاهمية بمكان قياس نسبة تغطية رقم احتياطي العملات الاجنبية للمديونية الكلية في نهاية كل عام، وصولا الى تحديد مدى ملائمة نسبة تغطية الاحتياطي للمديونية الخارجية من عدمه.



في الأبعاد الدولية للحراك الجزائري

ناصر جابي - كاتب جزائري



الدراسات التي قمت بها لعالم الشغل والحركات النقابية اقتعنتني بفكرة يمكن تلخيصها بالشكل التالي، منطق الحراك الاجتماعي والسياسي في الجزائر في علاقاته بمحيط الجيو-سياسي القريب، يشبه إلى حد كبير منطق الحركة المطالبة لعمال المناجم، الذين تميزوا على الدوام باستقلالية واضحة في الإعلان عن حركاتهم الاحتجاجية، قد لا تتوافق بالضرورة مع الاتجاه العام للحركة العمالية ككل. فقد يخرج عمال المناجم إلى المطالبة عندما تكون الحركة العمالية ككل هادئة، بل في حالة ضعف، وقد يرفض عمال المناجم مسيرة الحركة العمالية، ككل عندما تكون في حالة صعود. لأسباب متعلقة أساسا بتاريخهم المطلي وظروف عملهم وثقافتهم السياسية.

هذا بالضبط ما ميز الحراك الاجتماعي والسياسي للجزائر على الدوام، فالجزائريون من وجهة النظر هذه هم «منجميو العالم العربي»، فقد انطلقت أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 في وقت كانت فيه المنطقة المغاربية والعربية تعيش حالة هدوء كبيرة. ورفض الجزائريون السير في اتجاه الربيع العربي، سنوات بعد ذلك عندما تحركت جل المنطقة العربية، بداية من تونس القريبة، بالطبع لهذا «التميز» كلفة سياسية لا بد من دفعها، خصوصية بل وتميز لا بد من إيجاد تفسير له، لفهم أسبابه العميقة وتداعياتها الأكيدة.

انطلاق الحراك في الجزائر منذ 2019 يمكن ان يكون شاهداً آخر على هذه الخصوصية التي تميز الحالة الجزائرية التي ستكون نقطة انطلاقنا لمناقشة الأبعاد الدولية للحراك الذي تعيشه الجزائر، منذ سبعة أشهر تقريبا. للقول في البداية إن العامل الخارجي ضعيف الحضور في يوميات حراك الجزائريين. هم الذين تميزوا عادة بثقافة سياسية لا تولي أهمية كبيرة للأبعاد الدولية، إذا استثنينا ذلك التوجس المرضي من العلاقة مع فرنسا، واستعمالاته الداخلية التي تعبر عن نفسها بالمبالغة في الحديث عن «حزب فرنسا» تحول مع الوقت إلى بعبع مخيف ضمن الثقافة المؤامراتية السائدة. ناهيك من بعض الإشارات الخفيفة إلى دور يمكن أن يكون للإمارات العربية وبعض «الأيادي الأجنبية» الأخرى، كجزء من الثورة المضادة التي تقودها هذه الدولة.

علما بأن النظام السياسي هو الذي استدعى العامل الخارجي المرفوض شعبيا، كجزء من التخطيط السياسي الذي يعيشه، كما برز ذلك جليا في اللقاء الأخير للسفير الروسي مع الأمين العام لحزب جبهة التحرير، أو عند الزيارة المشؤومة التي قام بها لعمامرة وزير الخارجية إلى موسكو وبكين وبعض الدول الغربية في نهاية حكم الرئيس المخلوع، فهما الجزائريون كإقحام للبعد الدولي في قضايا داخلية.

ليس من مصلحة دول الجوار ولا المحيط الإقليمي المتوسطي فشل الجزائر في تنظيم أمورها الداخلية عن طريق انتخابات رئاسية ناجحة ولو جزئيا السيناريو القريب نفسه، يمكن أن يحصل هذه الأيام،

والإقليمية، قد تكون إعادة فتحها فرصة لاخترق الحالة الجزائرية التي بقيت عصية عليها حتى الان. مقارنة بالحالة العربية العامة التي تحولت إلى مرتع للتدخل الأجنبي من كل نوع.

علما بأنه، عكس ما تروج له الثقافة المؤامراتية، ليس من مصلحة دول الجوار ولا المحيط الإقليمي المتوسطي أن تشغل الجزائر في تنظيم أمورها الداخلية عن طريق انتخابات رئاسية ناجحة ولو جزئيا، تعيد الاستقرار إلى هذا البلد القارة صاحب المكانة الجيو- استراتيجية الأكثر من مهمة.

فدول الجوار المباشر من مصلحتها استقرار الأوضاع السياسية في الجزائر، حتى لو كان المطلوب ليس نجاحا كليا، يمكن ان يهدد الأوضاع في بعض البلدان القريبة ويحول الحالة الجزائرية إلى نموذج ناجح لدى شعوبها، التي تتابع الأوضاع الجزائرية عن كثب. كما هو حال النخبة السياسية المغربية، التي تعرف تنافسا كبيرا وتاريخيا بينها وبين مثيلتها في الجزائر، تنافس ليس حاضرا بالقوة نفسها في الحالتين الليبية ولا التونسية، التي يمكن أن تكون من الحالات الوطنية المستفيدة كليا من أي نجاح تحققه الحالة الجزائرية. وبالتالي فنصف نجاح للجزائر قد يكون الحالة المثلى المحبذة من قبل دول المحيط المباشر، ودول الإقليم لكن الأکید ليس الفشل الكلي بكل تأكيد، بكل تبعاته الخطيرة على استقرار شبه القارة المغاربية ومحيطها المتوسطي المباشر. على خلاف موقف الشعوب التي من مصلحتها نجاح الحالة الجزائرية التي تدعمها، بما أوتيت من قوة معنوية، في السر والعلانية.

نجاح يبقى مرهونا بمدى قدرة الجزائريين كحراك شعبي ونخب سياسية رسمية وشعبية في التوافق على تنظيم انتخابات رئاسية ذات مصداقية وقبول شعبي. تدعم هذه الثقافة السياسية السائد الرافضة لكل أنواع التدخل الأجنبي التي ميزت البلد كثقافة مشتركة لشعب المنجميين هذا الذي يصعب التكهّن بمخرجاته.

والجزائر تعيش محطة حساسة من تاريخها السياسي، بعد خطاب قائد الأركان الذي دعا فيه إلى «تحييده» دعوة الهيئة الناخبة قبل 15 من الشهر الجاري، لما للانتخابات الرئاسية من أهمية قصوى داخل نظام سياسي، تبقى فيه المؤسسة السياسية الأولى، رئيس الجمهورية كشخص ومنصب، على حساب المؤسسات الأخرى. وهو ما تعرفه الأطراف الدولية وتعامل به على هذا الأساس، كنقطة ضعف وابتزاز، لم يكن ممكنا في حالة إنتاج الانتخابات المقبلة لرئيس قوي بشرعية شعبية.

لنكون أمام مفارقة مهمة، القيادات العسكرية المنشقة التي كان من مصلحتها حتى الشخصية، رفض التدخل الأجنبي، هي التي قد تكون سببا مباشرا لفتح الباب أمام هذا التدخل في الآونة الأخيرة، بعد «هروب» الكثير من قياداتها العسكرية وعلى رأسهم وزير الدفاع الأسبق خالد نزار إلى بعض دول غرب أوروبا، بالإضافة إلى بعض الوجوه السياسية المتابعة قضائيا. وضع قد يكون المدخل إلى تدويل الشأن الداخلي الجزائري في هذا الوقت الحساس المرتبط بالانتخابات الرئاسية، بكل ما تحمله من استقطابات، نتيجة عدم التوافق حول تاريخها وشروطها في وقت يعرف فيه الحراك صعودا كبيرا بعد الدخول الاجتماعي، مقابل تسارع الدعوة إلى تطبيق خطة النظام للذهاب نحو انتخابات لا تلتقى حتى الآن قبولا من قبل الحراك الشعبي.

محطة مهمة قد تعرف صراعات لا تراعي الثقافة السياسية التي ميزت على الدوام الحالة الجزائرية، عبر إقحام بعض الملفات الحساسة التي يمكن أن تخرج إلى العلن بمناسبة هذه الصراعات السياسية، التي تأخذ منحى ذاتيا في بعض الأحيان، بين أبناء القيادة العسكرية والنخبة السياسية نفسها، بأبعادها المالية المرتبطة بالفساد، يمكن أن تكون مدخلا قد يعيد الجزائر إلى مربع بداية التسعينيات، بكل ما ارتبطت به هذه الفترة من ويلات وتجاوزات من كل نوع، نجاح البلد في تجاوزها بصعوبة. ملفات لم ينسها تماما الكثير من الأطراف الدولية

خليفة السيد

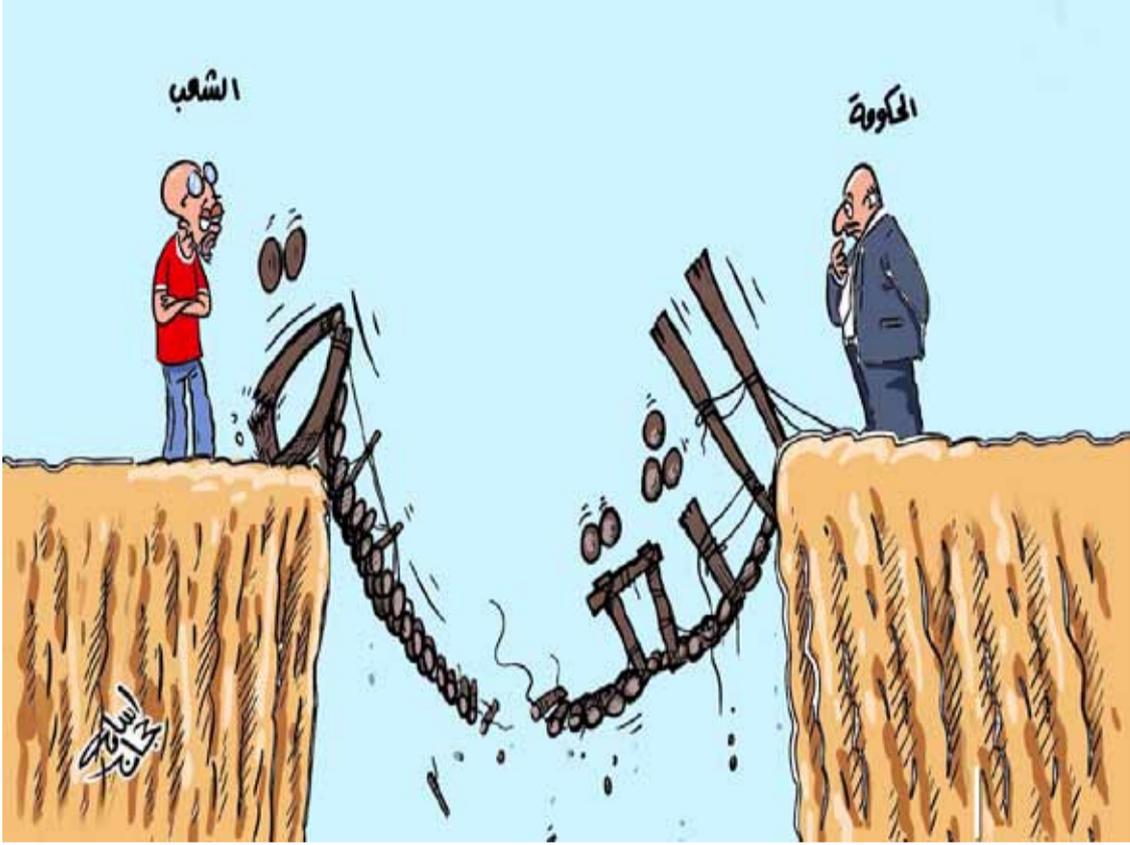
مطالب المعلمين حق مشروع



(اجعل مسافة بينك وبين المعلم سبع خطوات كي لا تخطو على ظله)، هذا المثل في اليابان ليس شعارا فقط بل يمثل مدى احترام وتقدير المعلم في بلادهم، وعلى لسان امبرطور ياباني قال منحنا المعلم حصانة الدبلوماسية وراتب الوزير، كما يتم انصافه ماديا باعادة النظر في سلم الرواتب كل عام لتتناسب مع غلاء الاسعار والمستوى المعيشي هناك، وفي دولة المانيا لا وجود للتعليم الخاص بل جميعه حكومي مجاني، والمعلم هناك يأخذ مكانة مرموقة ماديا واجتماعيا، وهناك الكثير من التفاصيل في دول متقدمة متعددة تضع المعلم في أعلى الهرم الاجتماعي لا نريد الدخول فيها الآن.

أما في مشكلة المعلمين الراهنة عندنا، وعدى عن الوضع المادي والاجتماعي المتدهور له، فقد تعاملت الحكومة مع مطالب وقضايا المعلمين بشكل خاطئ جدا، من كل النواحي الاجرائية والجوهرية، فمن الناحية الاجرائية الادارية لو سمح للمعلمين بالاعتصام على الدوار الرابع بالقرب من رئاسة الوزراء، بالتأكيد سيكون هذا افضل بكثير من تفريقهم بشكل امني صرف على دوار الداخلية ودوار الشميساني وبالقرب من الدوار الثالث، الأمر الذي احدث ازمة مرورية غير مسبوقة في العاصمة عمان، ولا ندري لماذا هذه الحساسية الحكومية العالية من اعتصام الناس على الدوار الرابع، وكأن هذه المنطقة مقدسة لايسمح المرور والاعتصام والتظاهر فيها، أم ان الحكومة تخشى أن يتطور وضع المعتصمين بوصولهم للرابع ويتكرر مشهد ال ٣٠ من ايار العام الفائت، لذلك منعت الاجهزة الامنية جموع المعتصمين من الوصول للرابع بشتى السبل، واعتقلت بعض النشطاء من المعلمين. ولا تزال الحكومة تحاول شيطنة قضية المعلمين، عبر استخدام ماكينتها الاعلامية وبعض الكتاب والاعلاميين، بحرف القضية عن مسارها الطبيعي، تارة باتهام المعلمين باصطفافات اقليمية، وتارة اخرى بان من يحركهم اتجاهات سياسية محددة، وهذا كله بعيد كل البعد عن واقع اشكاليات التعليم في بلادنا، فالمعلمون تحركوا بفعل واقعه المعيشي والمهني المرير وعدالة قضيتهم، وتوقههم وطموحهم لان يكونوا في موقعهم الاجتماعي المحترم والكريم.

وفي ادارة الحكومة لازمة علاوة ال ٥٠٪ على رواتب المعلمين، فقد اتسم بادارة الظهر والتسويق والمماطلة، رغم أن هذا المطلب محق ومشروع وهو أقل ما يمكن لتحسين وضع المعلمين ماديا، وما ادعاء الحكومة بأن مطالب المعلمين ستشكل عبئا على الموازنة الا تضليل مكشوف، والمفترض بالحكومة أن تبحث عن ابواب أخرى فيها هدر كثير للمال العام، وتعوض من عجز الموازنة، وكون المعلمين ركن اساسي في العملية التربوية فالمفترض توفير سبل الراحة والحياة الكريمة لهذه الفئة الاجتماعية، التي تتعامل مع اجيال المستقبل على أمل بناء الاردن الحديث المتحضر المواكب لروح العصر.



بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية: ٢٤٠ الف اردني أميين ٦٧٪ منهم نساء



الأهالي -

يحتفل العالم باليوم العالمي لمحو الأمية في ٨ أيلول من كل عام بحسب التقرير العالمي لمؤشر الفجوة بين الجنسين للعام ٢٠١٨

من الاردنيين الذين اعمارهم ١٥ عاما فأكثر متعلمون، وان نسبة الامية ١,٥ فقط، الا ان الأمية بين الاردنيات (٧,٢) وهي أعلى من الأمية بين الاردنيين الذكور (٣,١).

ووفقا للاحصاءات فان الامية تطال ٢٤٠ الف اردني (١٦٠ الف اردنية و١,٤٩ مليون اردني)، و٧١٣ الف اردني يحملون شهادة الثانوية (٣٥٢ الف اردنية و٣٦٢ الف اردني)، و٣٧٥ الف اردني يحملون دبلوم متوسط (٢١٢ الف اردنية و١٦٣ الف اردني)، فيما بلغ عدد الاردنيين الذين يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى ٨٩٠ الف اردني ٤٤٥ الف لكل من الجنسين.

الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فان ترتيب الاردن جاء متأخرا حسب المؤشر حيث يحتل المركز ١٣٨ من بين ١٤٩ في أربعة مجالات لقياس الفجوة بين الجنسين. وهي المشاركة الاقتصادية، المشاركة السياسية، التعليم والصحة. الا ان ترتيب الاردن في محور التعليم كان في مركز متقدم حيث احتل الترتيب ٤٥ من بين ١٤٩ دولة.

بلغ عدد السكان الاردنيين حسب التقديرات السكانية في نهاية عام ٢٠١٨ بحدود ٧,٢٨٧ مليون نسمة، فيما بلغ عدد الاردنيين الذين اعمارهم ١٥ عاما فأكثر ٤,٧٨٩ نسمة منهم ٢,٢١ مليون انثى و٢,٥٧ مليون ذكر. ويشير كتاب "الاردن بالارقام ٢٠١٨" على ان ٩٤,٩

الاشتراكات

(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد

المكاتب:

عمان: ٥٦٨٦٨٥٧ / فاكس ٥٦٩١٤٥١ / ٢

اريد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦

مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١

طبعت في مطابع الغد
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٣٨)

عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر

بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال

الموقع على الانترنت:

www.hashd-ahali.org.jo

بريد الكتروني: ahali@go.com.jo

hashdparty@gmail.com

الاخراج الفني
عبدالله ابوكف

الصف الضوئي
منير عليا

رئيس التحرير
عدنان خليفة

الادارة والمالية
خليل السيد

يصدرها

حزب الشعب
الديمقراطي الأردني
(حشد)

